الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

تحديد مدى جاهزية المصارف السورية الخاصة لتطبيق متطلبات بازل III

Determining the readiness of Syrian private banks to implement Basel III requirements

رسالة أعدت لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال MBA

اختصاص: الإدارة المالية والمصرفية

إعداد الطّالب

لؤي نورس عثمان

إشراف

الدكتورة منال الموصلي

العام الدراسي 2023-2024

لا يعبّر هذا العمل إلا عن وجهة نظر مُعدّه ولا يتحمّل المعهد العالي لإدارة الأعمال أي

مسؤوليّة جراء هذا العمل

الإهداء

إلى نبع الحنان وقديستي الأولى ومثال الطموح والقوة والتضحية

أمي الغالية اجنين

إلى قوتي ومرجعي ومثال النزاهة والحكمة التي بها أفتخر

أبي الغالي نورس

إلى حبيبتي وسندي ومستقبلي ورفيقة دربي إلى النهاية

زوجتي الغالية ڤيڤيان

إلى وردتا حياتي وصديقاتي منذ الطفولة حتى المشيب

أخواتي نسرين ونيرمين

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشّكر والامتّنان إلى الدكتورة المشرفة منال موصللي على كل ما قدّمته من

مساندة وتوجيهات وإرشادات قيّمة لإنجاز هذا البحث.

وأتوجه بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة التّحكيم والمناقشة الأكارم لجهودهم في قراءة

وتصويب هذا البحث.

وأخيراً، أوجه شكري وتقديري إلى أساتذتي في المعهد العالي لإدارة الأعمال على جهودهم

المتواصلة لإنجاح هذا البرنامج وتطويره.

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة مدى جاهزية المصارف السورية التقليدية الخاصة على تطبيق متطلبات بازل III، حيث توصلت الدراسة التي تمّ تطبيقها على كافة المصارف السورية الخاصة البالغ عددها 11 مصرفاً للبيانات المالية المنشورة عن عام 2022، إلى جاهزية تلك المصارف للتطبيق من ناحية مكونات رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) مع عدم جاهزية بعض المصارف لتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) كبنك الائتمان الاهلي وبنك سورية المهجر، و وجود صعوبة في التطبيق لدى كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي و بنك بيبلوس والمصرف الدولي للتجارة والتمويل و وفرنسبنك والبنك العربي، وذلك على الرغم من احتساب النسبة بكافة العملات وفق ما سوف يتم ذكره ضمن المحددات، وبناء على تلك النتائج نوصي المصارف للعمل على تطبيق متطلبات بازل III لناحية نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي سوف تساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة الازمات المالية وذلك من خلال اصدار مصرف سورية المركزي التعليمات والفترة اللازمة لقيام المصارف بتوفيق أوضاعها.

كلمات مفتاحية:

بازل III، رأس المال التنظيمي، نسبة كفاية رأس المال(CAR)، نسبة الرافعة المالية (FLR)، نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة التمويل المستقر NSFR، رأس المال التحفظي.

Abstract:

This research aims to know the extent of the readiness of traditional private Syrian banks to implement the requirements of Basel III, as the results of the study, which was applied to all 11 private Syrian banks for financial statements published for the year 2022, revealed the readiness of those banks for the application in terms of regulatory capital components. The capital adequacy ratio and the leverage ratio, with some banks not being ready to apply the liquidity coverage ratio (LCR), Such as the Ahli Trust Bank and the Bank of Syria Overseas, and there is difficulty in applying it at Bemo Saudi Fransi Bank, Byblos Bank, the International Bank for Trade and Finance, France Bank, and the Arab Bank, despite calculating the percentage in all currencies according to what will be mentioned in the difficulties, Based on these results, we recommend that banks work to implement Basel III requirements in terms of the liquidity coverage ratio (LCR), which will contribute to enhancing their ability to confront financial crises and that the Central Bank of Syria issue the instructions and the necessary period for the banks to adjust their situations.

Keywords:

Basel III, Regulatory Capital, Capital Adequacy Ratio (CAR), Financial Advantage Ratio (FLR), Liquidity Coverage Ratio (LCR), Net Stable Funding Ratio (NSFR), Capital Conservation Buffer.

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي

مقدمة 1

1مشكلة البحث 1

2أهداف البحث 2

3أهمية البحث 2

4حدود البحث 2

5محددات البحث 3

الفصل الأول

1 اتفاقيات لجنة بازل II وبازل III 4

1.1 دعائم بازل II ونقاط ضعفها 4

1.2 نشأة اتفاقية بازل III..... 5

1.3 أهداف مقررات بازل III 7

1.4 محاور اتفاقية بازل III..... 7

1.5 مزايا إيجابيات اتفاقية بازل III..... 8

1.6 سلبيات اتفاقية بازل III 9

1.7 الفروقات بين بازل II وبازل III من ناحية الدعائم والمتطلبات 9

1.8 رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل III 10

1.9 نسبة الرافعة الماليةBasel III leverage ratio 13

1.10 إدارة مخاطر السيولة (Basel III LCR and NSFR) 17

الفصل الثاني

1 معلومات هامة عن تلك المصارف عينة الدراسة 23

2 تحديد المبالغ الواجب تشكليها لقاء الأرصدة لدى المصارف اللبنانية 26

3 تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل III على المصارف الخاصة التقليدية والتحقق من نسبة كفاية رأس المال. 27

4 احتساب الرافعة المالية (Leverage Ratio) 37

5 نسبة تغطية السيولة (LCR) 44

6 التطبيقات بالدول المجاورة 48

6.1 التطبيقات ضمن المملكة الهاشمية الأردنية 48

6.2 التطبيقات ضمن الجمهورية العراقية: 52

6.3 التطبيقات ضمن الجمهورية العربية المصرية: 54

7 النتائج 57

8 التوصيات 58

9 المراجع: 59

10 المرفقات: 60

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	مقارنة الدعائم بين بازل II وبازل III	9
الجدول رقم (2)	الفروق والمتطلبات بين بازل II وبازل III	10
الجدول رقم (3)	مقارنة بين مكونات رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل II وبازل III	12
الجدول رقم (4)	نموذج الإفصاح آلية احتساب الرافعة المالية	13
الجدول رقم (5)	البيانات المالية الهامة للمصـــارف عينة الدراســـة (المبالغ بملايين الليرات السورية).	24
الجدول رقم (6)	المخصـصـات الواجب تشـكيلها لقاء الأرصـدة لدى المصـارف اللبنانية (المبالغ بملايين الليرات السورية)	26
الجدول رقم (7)	احتساب رأس المال التنظيمي للمجموعة الأولى (المبالغ بألاف الليرات السورية)	28
الجدول رقم (8)	نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومكوناته وفق متطلبات بازل III	35
الجدول رقم (9)	احتساب رأس المال التنظيمي للمجموعة الثانية (المبالغ بألاف الليرات السورية)	33
الــجــدول رقــم (10)	نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومكوناته وفق متطلبات بازل III	36

الـجـدول رقـم (11)	احتساب نسبة الرافعة المالية للمجموعة الأولى (المبالغ بألاف الليرات السورية)	37
الـجـدول رقـم (12)	احتساب نسبة الرافعة المالية للمجموعة الثانية (المبالغ بألاف الليرات السورية)	41
الـجـدول رقـم (13)	نتائج احتساب نسبة (LCR) للمجموعة الأولى (المبالغ بألاف الليرات السورية)	46
الـجـدول رقـم (14)	نتائج احتساب نسبة (LCR) للمجموعة الثانية (المبالغ بألاف الليرات السورية)	47

الفصل التمهيدي

مقدمة

تحظى إدارة المخاطر المصرفية باهتمام كبير ودائم من قبل لجنة بازل كونها إطار تنظيمي عالمي طوعي تهدف إلى وضع الضوابط الخاصة بإدارة هذه المخاطر لغاية ضمان الاستقرار المالي العالمي في ظل العولمة الحالية، حيث قامت لجنة بازل بوضع العديد من المفاهيم والضوابط والإرشادات بشأن كل من كفاية رأس المال المصرفي، اختبار الضغط، مخاطر السوق والسيولة، والمخاطر الائتمانية والتشغيلية، ولكن نتيجة تسارع وتيرة العولمة، وزيادة المنافسة بين المصارف على تحقيق المزيد من الأرباح، وما نتج عنها من أزمات مصرفية، قامت جهات الإشراف الدولية ومن ضمنها لجنة بازل إلى الدراسة باستمرار لتلك الأزمات وإجراء التعديلات على الضوابط الاحترازية بما يساهم في تعزيز متانة القطاع المصرفي والتي نتج عن أخر تحديثاتها متطلبات بازل III وفق المحاور المدروسة في هذا البحث، والتي كانت استجابة لأوجه القصور في تعليمات ومقررات بازل II التي كشفت عنها الأزمة المالية عام 2008، وذلك بهدف تعزيز متطلبات رأس المال المصرفي من خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وحيازة الأصول السائلة عالية الجودة، وتقليل الرافعة المالية للمصارف، وعليه قامت معظم المصارف المركزية في العالم ومنها المصارف المركزية للدول المجاورة بإصدار التعليمات اللازمة لذلك والبدء بتطبيق تلك المتطلبات، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحديد فيما إذا المصارف السورية الخاصة جاهزة لتطبيق متطلبات بازل III.

1 مشكلة البحث

مازالت المصارف السورية الخاصة تقوم بتطبيق متطلبات بازل II وفق التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومنها القرار رقم 253/م.ن/ب4 الصادر في 24 كانون الثاني لعام 2007 الخاص بنسبة كفاية رأس المال، ولم تقمّ لغاية تاريخه بتطبيق متطلبات بازل III، على الرغم من انتهاء فترة التطبيق بعد انتهاء كافة مهل التمديد وفق التعليمات الصادرة عن لجنة بازل III وعليه قد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- هل الهيكل التنظيمي لمكونات رأس مال المصارف الخاصة السورية يتفق مع متطلبات بازل III؟
- هل المصارف قادرة على الالتزام بنسبة نسبة تغطية السيولة (LCR) وذلك لمواجهة التزاماتها الطارئة؟
- هل المصارف قادرة على الالتزام بنسبة الرافعة المالية؟

2 أهداف البحث:

بيان مدى قدرة المصارف عينة الدراسة على الالتزام بالنسبة المقررة لمتطلبات بازل III من ناحية مكونات رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال (CAR) ونسبة الرافعة المالية (FLR) ونسبة تغطية السيولة (LCR)، والاطلاع على آلية التطبيق بالدول المجاورة وذلك لإمكانية الاستفادة منها من قبل مصرف سورية المركزي عند اصدار القرارات والتعليمات الناظمة لتطبيق متطلبات بازل III.

3 أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال ما يأتي:

3.1 الأهمية النظرية:

تبرز الأهمية النظرية للبحث من خلال تفصيل آلية احتساب النسب التالية (CAR، FLR ،NSFR، LCR) وفق متطلبات لجنة بازل III، إضافة إلى دراسة القرارات والإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية في الدول المجاورة لتطبيق متطلبات بازل III، وذلك لتقديم مساهمة متواضعة بخصوص القرارات والتعليمات الواجب إصدارها من قبل مصرف سورية المركزي.

3.2 الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للبحث إلى مساعدة الإدارات في المصارف عينة الدراسة بناءً على النتائج التي سوف يتم التوصل إليها في تبيان مدى جاهزيتها للتطبيق تلك المتطلبات من ناحية هيكل تمويل رأس المال التنظيمي لديها، وفيما إذا كانت السيولة المحتفظة لديها قادرة على تحقيق نسبة تغطية السيولة (LCR) المطلوبة والتي سوف تساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، أم أنها بحاجة إلى إعادة ترتيب هيكل التمويل والاستثمار لديها بما يساهم في تحسين النسب المذكورة، إضافة إلى تبيان مدى تأثير الاعتماد على الديون في تمويل موجودات واستثمارات تلك المصارف على الالتزام بنسبة الرافعة المالية (FLR).

4 حدود البحث

- الحدود المكانية: كافة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية وعددها أحد عشر مصرفاً.
- الحدود الزمانية: البيانات المالية الختامية لعام 2022 وإفصاحاتها والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية والتي تمّ اعتمادها في الدراسة نتيجة عدم صدور البيانات المالية الختامية لعام 2023 لمعظم المصارف عند البدء بالدراسة العملية.

5 محددات البحث

- تمّ احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) لكافة العملات وذلك نتيجة عدم تفصيل استحقاق الموجودات والمطلوبات ضمن بيانات الإفصاحات المالية السنوية المنشورة حسب نوع العملات الرئيسية.
- لم يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ضمن الإطار العملي نظراً لعدم توفر اللازمة للاحتساب ضمن البيانات المنشورة للمصارف، ولكن تمّ إدراج آلية الاحتساب ضمن الإطار النظري.

الفصل الأول

1 اتفاقيات لجنة بازل II وبازل III

1.1 دعائم بازل II ونقاط ضعفها

1.1.1 دعائم بازل II

بناء على نقاط الضـــعف العديدة ضـــمن محاور اتفاقية بازل I الصـــادرة عام 1988، توجهت لجنة بازل الثانية (Basel II) في عام 2001 والتي أجرت تطويراً مهماً على آلية احتســـاب المخاطر الائتمانية وأضـــافت بند جديد من المخاطر الواجب التحوط لها برأس مال كاف لمواجهتها ألاَّ وهي المخاطر التشغيلية، كما أصدرت في عام 2003 ورقة أخرى بعنوان (الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية)، حيث اتضح من خلال تطبيق مقررات بازل I التي صدرت في سنة 1988 أنَ هنالك عدة ثغرات وقصور مع ظهور الأزمات المالية خاصة أزمة دول جنوب شرق أسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل I ، وتتكون بازل II من ثلاث دعائم:

I. الدعامة الأولى (Pillar 1): متطلبات رأس المال Capital Requirement

تعمل الدعامة الأولى على الحفاظ على رأس المال تنظيمي لتغطية ثلاث مكونات رئيســـية من المخاطر التي يواجهها المصـــرف (مخاطر الائتمان، ومخاطر التشـــغيل، ومخاطر الســـوق)، ولا تعتبر المخاطر الأخرى قابلة للقياس الكمي بالكامل في هذه المرحلة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية}} \geq 8\%$$

- يتم حساب مكون مخاطر الائتمان من خلال النهج الموحد والمسمى بـ (IRB)[1] إضافة إلى نسب تثقيل بالنسبة لباقي الموجودات ونوع الخطر الائتماني.

[1] مصـطلح يشـير إلى مجموعة من التقنيات المقترحة بموجب اتفاق (بازل 2) (Basel II) لقياس المخاطر الائتمانية، فبموجب هذا الاتفاق، يُسـمح للبنوك بتطوير نماذج تجريبية خاصة لتقدير احتمالية تخلّف العملاء عن السدادPD (Probability of Default) .

- بالنسبة للمخاطر التشغيلية، هناك ثلاثة مناهج مختلفة – نهج المؤشر الأساسي(BIA)، والنهج القياسي (TSA)، ونهج القياس الداخلي (شكل متقدم منه هو نهج القياس المتقدم(AMA).
- بالنسبة لمخاطر السوق، يعتبر النهج المُفضل هو القيمة المعرضة للمخاطر.

II. الدعامة الثانية (Pillar 2): الضوابط الإشرافية (Supervisory Review)

تهدف عملية المراجعة الإشرافية إلى تشجيع المصارف على تطوير واستخدام أفضل الأساليب لإدارة المخاطر فيها، بالإضافة إلى ضمان كفاية رأس المال لدى المصارف لاستيعاب كافة المخاطر في أعمالها.

III. الدعامة الثالثة (Pillar 3): انضباط السوق (Market Discipline)

تُعزز الانضباط في السوق حيث أنّ مشاركة المعلومات تسهل تقييم المصرف من قبل الآخرين، بما في ذلك المستثمرين والمحللين والعملاء والمصارف الأخرى ووكالات التصنيف، مما يؤدي إلى حوكمة الشركات الجيدة.

1.1.2 نقاط الضعف في بازل II

تمثلت نقاط الضعف في بازل II بالبنود الرئيسية التالية:

1. ربط تشكيل المخاطر التشغيلية بدخل المصارف.
2. فشلت العديد من المصارف أثناء الأزمة المالية بسبب عدم الاهتمام بشكل معمق بمخاطر السيولة رغم تحقيقها الحد الأدنى المطلوب في نسبة كفاية رأس المال.

1.2 نشأة اتفاقية بازل III.

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2007 وبلوغ ذروتها في عام 2008 بسبب أزمة تُعّد في الأساس أزمة مصرفية، سواء كانت أزمة الرهن العقاري، أو أزمة السيولة، أو عدم كفاية رأس المال لدعم المخاطر التي يواجهها المصرف، على الرغم من قيام المصارف بتطبيق اتفاقية بازل II آنذاك، فقد تبين بشكل واضح عدم قدرة اتفاقية بازل II على حماية القطاع المصرفي من الصدمات والحفاظ على سلامته، إذ كشفت عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر وتورط المصارف في تقديم تسهيلات ائتمانية بدون دراسات معمقة، إضافةً إلى سوء إدارة المحافظ الائتمانية وتوسع المصارف بالتعرضات خارج الميزانية وما تحمله من مخاطر تحولها إلى ديون ضمن الميزانية والإفراط في المديونية بهدف تخفيف

تكلفة الأموال اللازمة للتوسع في الاستثمار والتي تمت معالجتها من خلال نسبة الرافعة المالية وعدم الإفصاح الكافي عن كافة المخاطر التي من المحتمل أنّ يتعرض لها المصرف (مخاطر التوريق)، وهنا ظهرت الحاجة إلى مراجعة تلك المعايير وإدخال تعديلات على القواعد والأسس والنظم الحاكمة لعمل المصارف بهدف الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين وتشكيل دعائم قوية لمواجهة الأزمات الطارئة وعكس صورة صحيحة عن وضع المصارف للجهات ذات العلاقة بهدف التدخل بشكل فعّال وتصويب أعمالها.

بناءً على ذلك أصدرت لجنة بازل مقترحات للإصلاح في عام 2009 تضمنت مجموعة من الوثائق الاستشارية أهمها مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، وتحسين إطار رأس المال وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصمود، وفي أيلول من عام 2010 أعلنت مجموعة محافظي ورؤساء المصارف المركزية لمجموعة العشرين الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصارف وبتاريخ 12 تشرين الثاني 2010 تمتّ المصادقة على الاتفاقية الجديدة "اتفاقية بازل III" وتمّ منح المصارف مهلة لنهاية عام 2015 للتطبيق وقد تمّ التمديد تكراراً ليصبح الموعد الجديد عقب جائحة كورنا نهاية عام 2023[2]، علماً بأن أخر تعديل على الاتفاقية كان في نهاية عام 2017 finalizing post-crises reforms الذي أصبح يطلق عليه اسم بازل 4.

ومن أهم أوراق عمل متطلبات لجنة بازل:

أ. تعزيز مهام الحوكمة المصرفية من خلال تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والمؤهلات والممارسات السليمة ومهام الإدارة التنفيذية.

ب. تعزيز دور إدارة المخاطر المصرفية من خلال إدارة مستقلة وتحديد الأدوار الرئيسية لها اعتباراً من تحديد المخاطر ومراقبتها ووضع المؤشرات والتحقق من فعالية الإجراء لضبطها وقياسها ووضع الأطر والمحددات لكل من مخاطر السوق والسيولة والائتمان والتشغيلية.

ج. تحديد أدوار السلطات الإشرافية بما يخص وضع التوجيهات اللازمة لعمل المصارف وفق الحدود الدنيا المقررة من قبل الجنة والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل بلد.

د. تعزيز دور الجهات الرقابية من خلال التأكيد على استقلالية إدارة التدقيق وإدارة الامتثال والتبعية والممارسات.

[2] بحسب البيان الصحفي الصادر عن اللجنة بتاريخ 03 تشرين الأول 2023 (https://www.bis.org/press/p231003.htm)

هـ. إصدار أوراق عمل عند حدوث الأزمات الطارئة ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الأوراق المتعلقة بجائحة كورونا.

1.3 أهداف مقررات بازل III

تمثلت أهداف بازل III بما يأتي:

أ. تحسين جودة رأس المال التنظيمي.
ب. تحسين قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الاقتصادية.
ج. تحسين مستوى السيولة.
د. وضع حدّ للرافعة المالية.
هـ. تخفيض الاختلاف بين المصارف في تقدير أوزان المخاطر.
و. معالجة عملية ربط المخاطر التشـــغيلية بدخل المصـــارف من خلال تطبيق نظام C.R.S.A وهي عملية تقييم جماعي من قبل موظفي كل مؤسسة وتقدير حجم المخصصات الواجب تشكيلها بناء على معادلة احتساب محددة.

1.4 محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة، هي:

أ. ينص المحور الأول لمشـــروع الاتفاقي الجديدة على تحســـين نوعية وبنية وشـــفافية قاعدة رســـاميل المصـارف، وجعل رأس المال الأسـاسـي (Tier One) مقتصـرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مُضـافًا إليهـــا أدوات رأس المال غير المشـروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ اسـتحقاق، أي الأدوات القادرة على اسـتيعاب الخسـائر فور حدوثها، أما رأس المال المسـاند (Tier Two) فقد يقتصـــر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس ســـنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسـائر أولاً (أي قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصـرف)، وأسـقطت بازل III كل ما عدّا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.
ب. تم التشدد بموجب المحور الثاني من الاتفاقية على تغطية مخاطر الجهات المقترضـة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشـتقات وتمويل سـندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

ج. تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) بهدف وضع حدّ أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، كما أنّ المخاطر التي تستند إلى نسبة الرافعة المالية تستوجب استكمال متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

د. يهدف المحور الرابع إلى ضبط توجه المصارف لإتباع سياسات إقراض أكثر مما يجب لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، والامتناع عن الإقراض للأنشطة الاقتصادية في مرحلة الركود مما يؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي وإطالة مداه الزمني.

هـ. يهدف المحور الخامس إلى تعزيز نسب السيولة، كونه ظهر أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، من خلال اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة أنشطتها.

1.5 مزايا إيجابيات اتفاقية بازل III[3]

- زيادة قدرة المصارف على امتصاص الصدمات الناجمة عن الأزمات من خلال زيادة نسبة كفاية رأس المال المطلوبة لتغطية جزء من المخاطر.
- دعم القطاع المصرفي من خلال التخفيف من المخاطر المنبثقة عن المصارف الكبيرة والتي لها تأثير في حال تعرضها لأي هزة سلبية نتيجة حجم استثماراتها الكبيرة وتشعبها ومحفظتها المشكلة وذلك من خلال فرض تشكيل احتياطات إضافية لنسبة كفاية رأس المال.
- التخفيف من المخاطر الناجمة عن عملية التوريق وذلك من خلال متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بالانكشاف على مخاطر التوريق[4].

[3] من وجهة نظر الباحث.

[4] تحويل القروض من خلال تجميعها وفق خصائصها إلى أوراق مالية قابلة للتداول بهدف الحصول على السيولة، وبعيها ضمن سوق التداول على شكل سندات، مما يتيح للبنوك المصدرة لها إلى توفير سيولة تمكنها من التوسع في الاستثمار.

1.6 سلبيات اتفاقية بازل III[5]

- ارتفاع تكلفة التمويل بسبب توجه المصارف إلى الحصول على الأموال من خلال زيادة رأس المال أو الحصول على قروض مضمونة طويلة الأجل.
- زيادة تكاليف الاقتراض والخدمات بالنسبة للعملاء.
- زيادة الاحتياطات المشكلة بما يساهم بدعم رأس المال والذي سوف يؤدي إلى انخفاض الأرباح الموزعة وتأثيره على أسعار أسهم المصارف.

1.7 الفروقات بين بازل II وبازل III من ناحية الدعائم والمتطلبات

- في الجدول أدناه رقم (1) مقارنة بين الدعائم المفروضة وفق متطلبات بازل II والدعائم المفروضة وفق متطلبات بازل III:

الجدول رقم (1) – مقارنة الدعائم بين بازل II وبازلIII

الدعامة (Pillar)	بازل II	بازل III
الدعامة الأولى (Pillar 1)	متطلبات رأس المال Capital Requirement. - نسبة كفاية رأس المال	متطلبات رأس المال Capital Requirement 1- نسبة كفاية رأس المال. 2- نسبة الرافعة المالية.
الدعامة الثانية (Pillar 2)	الضوابط الإشرافية (Supervisory Review)	الضوابط الإشرافية (Supervisory Review)
الدعامة الثالثة (Pillar 3)	انضباط السوق (Market Discipline)	انضباط السوق (Market Discipline)
الدعامة الرابعة (Pillar 4)	-	نسب السيولة 1- نسبة تغطية السيولة Ratio (LCR) Liquidity Coverage. 2- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Stable Funding Ratio.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تعليمات لجنة بازل_ مرفق رقم 7,6,5.

حيث يتبين من خلال الجدول أعلاه قيام بازل III بالمقارنة مع بازل II بإضافة نسبة الرافعة المالية ضمن الدعامة الأولى، وإضافة الدعامة الرابعة الخاصة بنسب السيولة.

[5] من وجهة نظر الباحث.

أما بخصوص الفروقات، تجدون في الجدول أدناه رقم (2) توضيح الفروقات في المتطلبات والفروقات من ناحية نسب مكونات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال ونسب السيولة المفروضة والرافعة المالية.

الجدول رقم (2) – الفروق والمتطلبات بين بازل II وبازلIII

المتطلبات	بازل II	بازل III
حقوق الملكية العادية والاحتياطيات/ الموجودات المرجحة بالمخاطر	%2	%4.5
الشريحة الأولى/ الموجودات المرجحة بالمخاطر	%4	%6
نسبة كفاية رأس المال	%8	%8
رأس مال احتياطي وقائي إضافي	–	%2.5
نسبة (الأسهم العادية والاحتياطيات الأرباح المحتجزة) / (نسبة الشريحة الأول + رأس مال احتياطي وقائي إضافي)	–	7% من أصل 8.5%
احتياطي تقلبات الدورات الاقتصادية	–	%2.5
نسبة الرافعة المالية[6]	–	%3
نسبة تغطية السيولة LCR	–	%100
نسبة التمويل المستقرNSFR	–	%100
رأس مال إضافي للمصارف الكبيرة	–	%2.5-0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تعليمات لجنة بازل.

1.8 رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل III

بناء المحور الأول من المحاور الخمسة التي تمّ ذكرها أعلاه لمتطلبات بازل III والذي يهدف إلى تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال المصارف، حيث يتم استخدامه لاحتساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للمصارف Capital Adequacy Ratio (CAR)، كما يظهر هذا الجزء المعايير والخصائص لكل مكون من مكونات رأس المال المؤهل.

أ. مكونات رأس المال التنظيمي

[6] الشريحة الأولى / كافة المخاطر المرجحة

- **الشريحة الأولى (Tier1):** تعتبر النواة الصلبة للمصرف والضامن لاستمرارية عمل المصرف ويتكون مما يلي:
  I. حقوق حملة الأسهم العادية (CET1) Common Equity Tier1.
  II. رس المال الإضافي (AT1) Additional Tier 1.
- **الشريحة الثانية (Tier2):** تمثل رأس المال الذي يستخدم في حال عدم الاستمرارية التصفية.

ب. المعايير المطلوبة لرأس المال التنظيمي

- يجب ألاَّ تقل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية (CET1) عن نسبة 4.5% وعند إضافة رأس المال التحفظي تصبح قيمة النسبة 7% من الموجودات المرجحة (مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) في جميع الأوقات، وفي حال الانخفاض يتم إيقاف توزيع الأرباح.
- يجب ألاَّ تقل نسبة رأس المال من المستوى الأول (Tier1) عن نسبة 6% على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، وعند إضافة رأس المال التحفظي تصبح قيمة النسبة 8.5%.
- بناء على النسب أعلاه تصبح قيمة نسبة مساهمة رأس المال الإضافي (AT1) 1.5% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.
- الاستثمارات في رؤوس أموال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية (التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي وحيث يمتلك المصرف أكثر من 10 % من رأس المال) يجب ألا تتجاوز بمجموعها ما نسبته 10% من الأسهم العادية للمصرف.

وعليه تجدون في الجدول أدناه رقم (3) توضيح لنسب مكونات رأس المال حسب بازل III والنسب المطلوبة ضمن كل شريحة:

الجدول رقم (3) – مقارنة بين مكونات رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل II وبازل III

البنود		الحد الأدنى بازل II	الحد الأدنى بازل III	هامش التقلبات الدورية	هامش المصارف المحلية الهامة
كامل النسبة المطلوبة		8%	10.5%	من 0 لغاية 2.5%	من 0 لغاية 2.5%
نسبة الشريحة الأولى المطلوبة		4%	8.5%		
مكونات الشريحة الأولى	حقوق حملة الأسهم العادية(CET1)	1. الأسهم العادية. 2. علاوة الإصدار. 3. الاحتياطيات. 4. الأرباح المحتجزة. 5. الدخل الشامل. 6. يطرح: A. الأصول غير الملموسة وأسهم الخزينة. B. العجز في المخصصات المخصصة لمواجهة الخسائر المحتملة. C. أرباح البيع المحققة من عمليات التوريق. D. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية وشركات التأمين ضمن ال CET1.	2%	7%		
	رأس المال الإضافي(AT1)	1. الأسهم الممتازة غير متراكمة الأرباح 2. الأرباح والديون الثانوية غير المضمونة بدون تاريخ استحقاق. 3. يطرح: الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية وشركات التأمين ضمن ال AT1.		%1.5		
الشريحة الثانية		1. الديون الثانوية غير المضمونة. 2. الأسهم الممتازة المتراكمة الأرباح بتاريخ استحقاق 5 سنوات كحد أدنى. 3. الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الموحدة للمصرف والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة				

	والتي تستوفي معايير إدراجها في رأس المال فئة الشريحة الثانية. 4. احتياطي مخاطر مصرفية عامة على ان لا تزيد عن 1.25[7] % من الموجودات المرجحة بالمخاطر.				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تعليمات لجنة بازل – مرفق رقم 1.

1.9 نسبة الرافعة الماليةBasel III leverage ratio

يعتبر السبب الكامن وراء الأزمة المالية العالمية في عام 2008 هو تراكم الروافع المالية المفرطة داخل وخارج الميزانية العمومية في النظام المصرفي. وفي العديد من الحالات، قامت المصارف ببناء روافع مالية مفرطة في حين قامت بالحفاظ على نسب رأسمال قوية مرتكزة على المخاطر، وفي ذروة الأزمة آنفة الذكر أرغمت الأسواق المالية القطاع المصرفي على خفض استدانته، وقد فرض إطار بازل III نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتكون بمثابة مقياس تكميلي موثوق لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر للأسباب التالية:

أ. تقييد تراكم الرافعة المالية في القطاع المصرفي لتجنب عمليات تقليص الرفع المالي المزعزعة للاستقرار والتي يمكن أن تلحق الضرر بالنظام المالي والاقتصاد الأوسع.

ب. تعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال إجراء مساند بسيط وغير قائم على المخاطر.

علماً بأنه قد ألزمت المصارف بتنفيذ متطلبات نسبة الرافعة المالية من خلال تقديمها تقارير إلى الجهات الرقابية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2013، وقد بدأ الإفصاح العام بدءاً من كانون الثاني لعام 2015 وفق نموذج الإفصاح الوارد في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) – نموذج الإفصاح ألية احتساب الرافعة المالية

التعرضات في الميزانية العمومية	
البنود المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات المالية والتحويلات المالية المباشرة، ولكن بما في ذلك الضمانات)	1
يتم خصم مبالغ الأصول عند تحديد بازل III لرأس المال فئة 1	2

[7] فقرة رقم 61 من تعليمات bcbs189.

3	إجمالي التعرضات في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و**SFTs**) (مجموع السطرين 1 و2)
التعرضات المشتقة	
4	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات المالية (أي صافي هامش التغير النقدي المؤهل)
5	المبالغ الإضافية لـ PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات
6	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة حيث يتم خصمها من موجودات الميزانية العمومية وفقا للإطار المحاسبي التشغيلي
7	استقطاعات أصول الذمم مقابل هامش التغير النقدي المقدم في معاملات المشتقات المالية
8	جزء pcc[8] المعفى من التعرضات التجارية التي تمت مقاصتها من قبل العميل)
9	المبلغ الاسمي الفعلي المعدل للمشتقات الائتمانية المكتوبة
10	المقاصات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتوبة
11	إجمالي تعرضات المشتقات المالية (مجموع الأسطر من 4 إلى 10)
تعرضات معاملات تمويل الأوراق المالية	
12	إجمالي أصول SFT (بدون الاعتراف بالمقاصة)، بعد تعديل المعاملات المحاسبية للبيع
13	صافي المبالغ النقدية الدائنة والمستحقات النقدية من إجمالي أصول SFT
14	تعرض RCC[9] لأصول TFS(الأوراق المالية)
15	تعرضات معاملات الوكيل
16	إجمالي تعرضات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر من 12 إلى 15)
تعرضات أخرى خارج الميزانية العمومية	
17	التعرض خارج الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية الإجمالية

[8] خدمات المقاصة–الطرف المقابل حيث يقوم البنك بدور عضو المقاصة (CM) تقدم خدمات المقاصة للعملاء، والتعرضات التجارية التي تنشأ عندما يكون عضو المقاصة ملزمًا بتعويض العميل عن أي خسائر تكبدها نتيجة للتغيرات في قيمة معاملاته في حالة تخلف CCP عن السداد.

[9] CCR الناشئ عن القيمة العادلة للنقود.

18	تسويات التحويل إلى مبالغ معادلة ائتمانية
19	البنود خارج الميزانية العمومية (مجموع السطرين 17 و 18)
رأس المال وإجمالي التعرضات	
20	رأس المال فئة 1
21	إجمالي التعرضات (مجموع الأسطر 3 و11 و16 و19)
نسبة الرافعة المالية =>3	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تعليمات لجنة بازلIII – مرفق رقم 2.

1.9.1 قياس التعرض

وفق متطلبات بازل III يتم قياس التعرض وفق المحددات التالية:

أ. يجب أن يتبع مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية بشكل عام القيمة المحاسبية، مع مراعاة البنود التالية:

- في الميزانية العمومية، يتم إدراج التعرضات غير المشتقة في مقياس التعرض بالصافي من المخصصات المحددة أو تعديلات التقييم المحاسبي (على سبيل المثال، تعديلات تقييم الائتمان المحاسبي).
- لا يسمح بتصفية القروض من خلال الودائع.

ب. ما لم يتم تحديد خلاف ذلك أدناه، يجب على المصارف ألاَّ تأخذ في الاعتبار الضمانات المادية أو المالية أو غيرها من تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان لتقليل مقياس التعرض.

ج. إن مقياس التعرض الإجمالي للمصرف هو مجموع التعرضات التالية: (أ) التعرضات في الميزانية العمومية، و(ب)[10] التعرض للمشتقات المالية. (ج) تعرضات معاملات تمويل الأوراق المالية (SFT)، و(د) البنود خارج الميزانية العمومية.

[10] التعرض الناشئ عن الأصل الأساسي لعقد المشتقات؛ و(ب) التعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل، حيث يجب على المصارف أن تحسب تعرضاتها للمشتقات المالية[5] بما في ذلك الحالات التي يبيع فيها المصرف الحماية باستخدام مشتق ائتماني، مثل تكلفة الاستبدال (RC) للتعرض الحالي بالإضافة إلى إضافة للتعرض المستقبلي المحتمل (PFE).

1.9.2 إيضـــاحات حول البنود خارج الميزانية وفق الوثيقة الأصـــلية والتي ســـوف يتم تطبيقها عند احتساب النسب للمصارف

أ. التزامات أخرى غير تسـهيلات التوريق ذات تاريخ اسـتحقاق أصـلي يصـل إلى سـنة واحدة والالتزامات التي لها تاريخ استحقاق أصلي يزيد عن سنة واحدة ستحصل على معامل تحويل نقدي بنسبة % 20 و% 50 ومع ذلك، فإن أي التزامات قابلة للإلغاء غير المشروط في أي وقت من قبل المصرف دون إشعار مسبق، أو التي تنص بشكل فعال على الإلغاء التلقائي بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض، سوف تحصل على معامل تثقيل بنسبة 10%.

ب. بدائل الائتمان المباشرة، على سبيل المثال الضمانات العامة للمديونية (بما في ذلك خطابات الضمان الائتمان الذي يعمل كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية) والقبول (بما في ذلك التأييد الذي يحمل طابع القبول) سيحصل على معامل تثقيل بنسبة 100%.

ج. مشتريات الأصول الآجلة والودائع الآجلة والأسهم والأوراق المالية المدفوعة جزئياً، والتي تمثل التزامات مع سحب معين، ستحصل على معامل تثقيل بنسبة 100%.

د. بعض البنود الطارئة المرتبطة بالمعاملات كضمانات الأداء وسندات العطاءات والضمانات وخطابات الاعتمادات لاحتياطية المتعلقة بمعاملات معينة سوف تحصل على معامل تثقيل بنسبة 50%.

هـ. مرافق إصدار الأوراق المالية (NIFS) وتسهيلات الاكتتاب المتجدد (RUFS) سوف تحصل على معامل تثقيل بنسبة 50%.

و. بالنسبة لخطابات الاعتمادات التجارية ذاتية التصفية قصيرة الآجل الناشئة عن حركة البضائع (على سبيل المثال، الاعتمادات المستندية المضمونة بالشحنة الأساسية) سيتم تطبيق معامل تثقيل بنسبة 20% على كل من المصارف المصدرة والمؤكدة.

ز. جميع تعرضات التوريق خارج الميزانية العمومية، باستثناء تسهيلات السيولة المؤهلة أو المؤهلة سوف تحصل على معامل تثقيل بنسبة 100%.

1.10 إدارة مخاطر السيولة (Basel III LCR and NSFR)

1.10.1 مخاطر السيولة Liquidity Risk

قامت بازل III بوضع المزيد من الضوابط بهدف تعزيز قدرة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية على مواجهة مخاطر السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR).

1.10.2 الغاية من احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) وألية الاحتساب وفق متطلبات بازل III.

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة على المدى القصير وذلك من خلال التحقق من أنّ المصرف يحتفظ بمخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد لتلبية احتياجاته من السيولة ضمن سناريوهات ضغط لمدة 30 يوماً، حيث يجب على المصارف الحفاظ على حدّ أدنى لنسبة تغطية السيولة بحيث لا تقل النسبة في جميع الأحوال عن 100%وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً}}$$

ويتم احتسابها وفق تعليمات بازل III كالتالي:

مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (أ)
التدفقات النقدية الصادرة (ب)
التدفقات النقدية الواردة (ج)
75% من التدفقات النقدية الصادرة (د)
صافي التدفقات النقدية الصادرة (هـ) = (ب) – ((ج) أو (د) أيهما أقل))
نسبة تغطية السيولة (و) = (أ) / (هـ)

المصدر: من إعداد الباحث وفق تعليمات بازل III – مرفق رقم 3.

أولاً: إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) "بسط النسبة":

يعتبر بسط نسبة تغطية السيولة هو "مخزون السائل عالي الجودة"، حيث يجب على المصارف الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة غير المربوطة لتغطية إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة على مدى فترة 30 يوماً بموجب سيناريو الضغط المحدد أدناه، ومن أجل تبويبها على أنها أصول سائلة عالية الجودة يجب أن تكون الأصول قابلة للتسييل خلال فترة التوتر، وأن تكون مقبولة من قبل المصرف المركزي، ويوضح ما يلي الخصائص التي يجب أن تمتلكها هذه الأصول بشكل عام والمتطلبات التشغيلية التي يجب أن تستوفيها، بحيث تقسم الأصول السائلة عالية الجودة الى مستويين اثنين هما:

i. أصول المستوى الأول:

يُدرج المستوى الأول بالكامل من دون حدّ أقصى حيث لا يتم تطبيق استقطاعات عليها كونها مُتاحة أمام إدارة المصرف وتعطى معامل ترجيح 100% بحيث تشمل البنود التالية:

- النقدية.
- العملات المعدنية وغير محتفظ بها كالتأمينات مقابل تسهيلات.
- أرصدة احتياطية لدى المصرف المركزي.
- أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر 0% صادرة عن المصرف المركزي.

ii. أصول المستوى الثاني:

والتي يجب ألا تزيد عن نسبة 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة وينقسم إلى أ+ ب علماً بأنها يجب ألا تتجاوز ما نسبته 15% من المستوى الثاني.

A. مستوى (أ) معامل تثقيل من 85%

- أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات جودة أقل من المستوى الأول وغير صادرة من مؤسسة مالية أو أي وحدات شقيقة أو تابعة لها.
- أدوات دين مُصدرة من هيئات عامة وشركات والسندات المغطاة ذات تصنيف ائتماني AA وأكثر.

B. مستوى (ب) معامل تثقيل من 50% إلى 75%

- الأصول السيادية والمصرف المركزي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وأصول سوق الأوراق المالية المؤهلة لترجيح المخاطر بنسبة 20% حيث تعطى نسبة تثقيل 75%.
- أدوات دين مُصدرة من هيئات عامة وشركات والسندات المغطاة ذات تصنيف ائتماني BBB إلى A تعطى نسبة تثقيل 50%.

- أسهم عادية غير مصدرة من شركة تابعة أو أم بحيث تعطى نسبة تثقيل 50%.

ثانياً :التدفقات النقدية الداخلة "مقام النسبة"

تتمثل في البنود التالية:

- تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات حيث يتم تثقيلها بنسبة 50%.
- عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع التي تستحق خلال (30) يوم.
- ودائع لدى الصارف بنسبة تثقيل 100%.

ثالثاً :التدفقات النقدية الصادرة (مقام النسبة)

تتمثل في البنود التالية:

- ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً وتقسم الى ودائع مستقرة بنسب تثقيل 3% أو 5% حسب درجة الاستقرار، وبنسبة تثقيل 10% للودائع الغير مستقرة.
- ودائع الشركات غير المالية والمؤسسات الحكومية غير المالية بنسب تثقيل 40%.
- ودائع المصارف وبنسبة تثقيل 100%.
- القروض والالتزامات التي سوف تدفع.
- الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية القابلة للإلغاء بنسبة تثقيل 5%.
- خطابات ضمان (كفالات – اعتمادات) بنسبة تثقيل 5%.

بالنظر إلى آلية الاحتساب آنفة الذكر، نلاحظ أنه قد تمّ تثقيل ودائع المصارف بنسبة 100% نتيجة قيام المصارف في حال حدوث أية هزة أو أزمة بسحب أرصدتها لدى المصارف الأخرى.
كما تمّ تحديد شروط لتصنيف ودائع الأفراد والمنشآت حيث تثقل الودائع المستقرة بنسبة 3% والتي نسبة جريانها داخل النظام المصرفي أقل من 3% خلال فترات الضغط، وتعتبر الودائع مستقرة وتثقل بنسبة 5% في حال تأمينها بالكامل عن طريق نظام فعال للتأمين.
وعليه نرى بأنه يجب على المصارف عينة البحث السعي إلى استقطاب ودائع الأفراد والشركات من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجاتها.

1.10.3 الغاية من احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ((NSFR)) وألية الاحتساب وفق متطلبات بازل III.

تمثل نسبة صافي التمويل المستقر العلاقة بين التمويل المستقر "Available Stable Funding – ASF والتمويل المستقر المطلوب Required Stable Funding – RSF "، حيث تعمل النسبة على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الآجل من خلال حثّ المصارف على استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الآجل لفترة تمتد لمدة عام على الأقل وذلك لتغطية التوظيفات في الأصول وأي مطالبات تمويلية تنتج عن الالتزامات خارج الميزانية مما يساعد المصرف على هيكلة مصادر الأموال لديه، علماً بأنه يجب ألاّ تقل هذه النسبة عن 100% بصفة دائمة ويتم حسابها وفق للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠\%$$

أولاً: التمويل المستقر المتاح

يعتمد قياس التمويل المستقر المتاح على مدى استقرار مصادر تمويل المصرف المتمثلة في بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات المتاحة والمستقرة والتي تمتد لمدة عام على الأقل، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المتاح من خلال تصنيف بنود القاعدة ضمن فئات مختلفة كما هو موضح أدناه، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر لكل فئة وفقاً لمعاملات تأخذ في الاعتبار الآجل المتبقي لتلك المصادر واحتمالات سحبها.

- **الالتزامات وحقوق الملكية ذات معامل ترجيحي 100%**

يشمل رأس مال المصرف وذلك بعد القيام بالخطوات التالية:

أ. استبعاد رصيد احتياط القيمة العادلة للاستثمارات المالية، إضافة إلى استبعاد القروض المساندة في كحال كان استحقاقها أقل من سنة.

ب. الجزء الذي لم يُدرج من مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية.

ج. الالتزامات الأخرى والودائع والقروض الممنوحة للمصرف (مضمونة وغير مضمونة) ذات فترة استحقاق متبقية سنة التي تتضمن ودائع العملاء وتسهيلات وودائع مستحقة للمصارف.

د. سندات مصدرة أو شهادات إيداع مصدرة وأي التزامات أخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة.

- **ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً ذات معامل ترجيحي 95% إلى 90%.**

أ. الودائع المستقرة غير المستحقة (الطلب) والودائع لأجل ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة مقدمة من عملاء التجزئة والشركات الصغيرة بنسبة تثقيل95%.

ب. الودائع الأقل استقراراً غير المستحقة والودائع لأجل ذات فترة استحقاق متبقية تقل عن سنة واحدة مقدمة من عملاء التجزئة والشركات الصغيرة بنسبة تثقيل 90%.

- **الالتزامات ذات معامل ترجيحي 50%.**

أ. تتضمن ودائع لأغراض تشغيلية[11] متمثلة في الحسابات الجارية المستحقة للمصرف المركزي والمصارف الأخرى، وودائع تحت الطلب (من كافة الجهات بخلاف ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر).

ب. التمويل الممنوح من الشركات غير المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

ج. التمويل الممنوح من المصرف المركزي ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

- **الالتزامات ذات معامل ترجيحي 0%.**

تشمل جميع فئات الالتزامات وحقوق الملكية الأخرى.

ثانياً: التمويل المستقر المطلوب "مقام النسبة"

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 0%**

أ. العملات المعدنية والأوراق النقدية.

ب. جميع احتياطيات المصرف المركزي.

ج. جميع المطالبات على المصارف المركزية التي لها آجال استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر.

د. المستحقات "لتاريخ المتاجرة" الناشئة عن مبيعات الأدوات المالية والعملات الأجنبية والسلع.

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 5%**

تشمل أصول المستوى الأول غير المربوطة.

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 10%**

أ. قروض غير مرهونة للمؤسسات المالية ذات فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر حيث يكون القرض مضموناً بأصول من المستوى الأولى – معامل الترجيح 10%.

---

[11] تؤدي بعض الأنشطة إلى حاجة العملاء الماليين وغير الماليين إلى إيداع ودائع لدى المصرف لتسهيل وصولهم وقدرتهم على استخدام أنظمة الدفع والتسوية وإجراء المدفوعات بطريقة أخرى، نسب تثقيلها 25%.

قد تختار الجهات الرقابية عدم السماح للمصارف باستخدام معدلات جريان الودائع التشغيلية في الحالات التي يتم فيها، على سبيل المثال، توفير جزء كبير من الودائع التشغيلية من خلال نسبة صغيرة من العملاء (مخاطر تركز).

ب. جميع القروض الأخرى غير المربوطة للمؤسسات المالية التي تقل فترات استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر – معامل الترجيح 20%.

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 50%**

أ. الأصول السائلة عالية الجودة مرهونة لمدة ستة أشهر أو أكثر وأقل من سنة واحدة.

ب. قروض للمؤسسات المالية والمصارف المركزية ذات فترات استحقاق متبقية تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة.

ج. الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية.

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 65%**

أ. قروض عقارية سكنية غير مرهونة مع فترة استحقاق متبقية مدتها سنة واحدة أو أكثر وبوزن مخاطر أقل أو يساوي 35% بموجب النهج الموحد.

ب. القروض الأخرى غير المرهونة غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه.

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 85%**

أ. النقد أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المسجلة كهامش أولي لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في الصندوق الافتراضي لنقطة المقاصة.

ب. القروض العاملة الأخرى غير المرهونة ذات أوزان مخاطر أكبر من 35% بموجب النهج الموحد وآجال استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر.

- **الأصول ذات معامل ترجيحي 100%.**

أ. الأصول المشتقة صافية من الالتزامات المشتقة.

ب. جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة.

- **المبالغ غير المسحوبة من التسهيلات الائتمانية والسيولة الملتزم بها 5%.**
- **التزامات التمويل** الطارئة **الأخرى خارج الميزانية 5%**

الفصل الثاني

يتم في هذا الفصل دراسة أثر تطبيق متطلبات بازل III على المصارف عينة الدراسة من ناحية تحديد ما هي المصارف الكبيرة الواجبة تشكيل رأس مال إضافي يتراوح نسبته بين (0 – 2.5%) وفق ما ذكر ضمن الجدول رقم 2، إضافة إلى تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل III والتحقق من نسبة كفاية رأس المال بعد التطبيق، وتحديد ما هي المصارف القادرة على الالتزام بكل من نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) ونسبة تغطية السيولة (LCR) وما هي المصارف التي سوف تواجه صعوبة عند بدء التطبيق في حال عدم تصحيح أوضاعها.

1 معلومات المصارف عينة الدراسة

يبين الجدول أدناه البيانات الهامة التي تعكس الوضع القائم للمصارف المدروسة مرتبة ترتيباً تنازلياً من المصارف الأكثر تحقيقاً للأرباح إلى المصارف الأكثر تسجيلاً للخسائر، إضافة إلى الحصة السوقية لكل مصرف من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة، والتي يُمكن من خلالها تحديد المصارف الكبيرة ونسبة رأس المال الإضافية الواجب تشكيلها بناء على المعايير التي سوف يتم وضعها من قبل مصرف سورية المركزي عند التطبيق.

الجدول رقم (5)– البيانات المالية الهامة للمصارف عينة الدراسة (المبالغ بملايين الليرات السورية)

اسم المصرف	رأس المال المدفوع	الأصول	المطاليب	اجمالي التسهيلات	صافي التسهيلات	الديون غير المنتجة	نسبة الديون غير المنتجة	الدخل من الفوائد	الدخل من العمولات	الدخل من تبادل العملات	إيرادات اخرى	المصاريف التشغيلية	الضريبة والمصاري ف الأخرى	صافي الربح بعد استثناء البنيوي	نسبة الاستحواذ من اجمال التسهيلات
سورية والخليج	10,000	1,012,868	872,958	616,594	475,536	122,516	19.87%	55,395	13,279	605	663	43,825	11,009	**15,108**	31%
قطر الوطني	18,150	714,576	197,078	67,784	45,971	21,571	31.82%	15,131	1,216	1,336	15	9,590	198	7,910	3%
الدولي للتجارة والتمويل	8,400	654,547	500,394	127,390	76,586	48,830	38.33%	15,914	4,436	287	280	13,059	644	**7**,213	6%
الأردن سورية	3,000	350,567	274,044	76,839	67,473	9,208	11.98%	8,321	2,059	409	26	5,911	1,390	3,514	4%
بيمو السعودي الفرنسي	10,000	1,896,182	1,592,006	368,936	305,254	63,088	17.10%	26,005	75,211	14,196	1,378	116,487	116	[12]3,338	19%
ATB	6,001	459,181	285,595	70,690	63,359	6,706	9.49%	4,862	22,960	4,700	126	29,835	20	2,794	4%
العربي	5,050	367,564	220,770	315,791	49,306	265,793	84.17%	9,777	1,266	299	296	11,046	174	419	16%

[12]تبرير النقص الحاصل في أرباح بنك بيمو نتيجة تكوين مخصصات بقيمة 40 مليار ل.س لقاء الأرصدة لدى المصارف اللبنانية.

فرنسبنك	5,250	476,531	329,378	115,347	81,021	28,781	24.95%	8,824	1,594	484	–	10,393	403	106	6%
الشرق	5,156	219,012	128,034	41,901	35,343	6,458	15.41%	3,202	903	3,847	42	8,386	76	−467	2%
بيبلوس	6,120	352,762	178,316	124,487	45,056	81,004	65.07%	4,761	1,423	401	−1	13,507	–	−6,850	6%
سورية والمهجر	8,640	562,241	434,192	54,647	39,577	14,812	27.10%	10,697	9,690	2,050	10	35,315	475	−13,344	3%
الجموع	**85,768**	**7,066,030**	**5,012,764**	**1,980,409**	**1,284,482**	**668,767**	–	**162,889**	**134,036**	**28,617**	**2,836**	**297,353**	**14,507**	**19,741**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

بناء على النتائج وحجم المحافظ الائتمانية والموجودات والمطلوبات، يمكن تصنيف بنك بيمو السعودي الفرنسي كمصرف كبير، ولذلك وفق متطلبات بازل III يجب عليه تشكيل رأس مال إضافي عند تطبيق هذه المعايير لا سيما لتأثيره على باقي المصارف عند تعرضه لأي أزمة مالية بالإضافة الى سيطرته على كل من بنك الائتمان الأهلي بنسبة 44% وبنك بيبلوس وفق التالي (شراء بنك بيمو لحصة بنسبة 35.87% وشراء بنك الائتمان الأهلي لحصة بنسبة 24 % من بنك بيبلوس).

2 تحديد المبالغ الواجب تشكليها لقاء الأرصدة لدى المصارف اللبنانية

تمَ إدراج الجدول رقم (6) والذي يبين أرصدة المصارف لدى المصارف اللبنانية والمخصصات المشكلة المقابلة لها والمخصصات الإضافية الواجب تكوينها والتي سوف تؤثر على أرباح تلك المصارف لاعتبارها مصنفة ضمن المرحلة الثالثة، وبالتالي التأثير على كل من مكونات رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال، وسوف يتم دراسة الأثر على نسبة الكفاية رأس المال في حال التكوين.

الجدول رقم (6)– المخصصات الواجب تشكيلها لقاء الأرصدة لدى المصارف اللبنانية (المبالغ بملايين الليرات السورية)

الأرصدة بالمصارف اللبنانية والمخصصات المكونة لها	بنك بيمو	بنك سورية والخليج	الدولي للتجارة والتمويل	بنك قطر الوطني	الأردن سورية	الائتمان الأهلي	العربي	فرنسبنك	بنك الشرق	بنك بيبلوس	بنك المهجر
الأرصدة بالمصارف اللبنانية	911,068	0	0	0	0	292,074	0	$ 8.9	3,082	190,340	111,239
المخصصات المقابلة لها	284,670	0	0	0	0	56,306	0	$ 8.9	965	24,589	19,313
نسبة المخصصات المشكلة	31%	0	0	0	0	19%	0%	100%	31%	13%	17%
المخصصات الإضافية الواجب تكوينها	626,398	0	0	0	0	235,768	0	0	2,117	165,751	91,926

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

3 تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل III على المصارف الخاصة التقليدية والتحقق من نسبة كفاية رأس المال.

بناءً على الفقرة الواردة ضمن الإطار النظري في الجدول رقم (3) بعنوان مكونات رأس المال التنظيمي تم التحقق من تطابق نسب مكونات رأس المال التنظيمي المكوّن لدى تلك المصارف مع المحددات المفروضة على الشريحة الأولى (Tier 1) وتوزع نسب مكونتها والمحددات المفروضة على الشريحة (Tier2)، حيث تمّ تقسيم تلك المصارف إلى مجموعتين:

أ. المجموعة الأولى: المصارف التي حققت أرباح تفوق المليار ل.س وعدها ستة مصارف.

ب. المجموعة الثانية: المصارف التي حققت أرباح تقل عن مليار ل.س أو خسائر وعددها خمسة مصارف.

في الجدول أدناه بيانات المجموعة الأولى:

الجدول رقم (7) – احتساب رأس المال التنظيمي للمجموعة الأولى (المبالغ بألاف الليرات السورية)

البند	بنك بيمو	بنك سورية والخليج	الدولي للتجارة والتمويل	بنك قطر الوطني	الأردن سورية	الائتمان الأهلي
1. حقوق حملة الأسهم العادية Common Equity Tier 1 Capital						
أ رس المال المكتتب به (المدفوع)	13,736,612	10,000,000	8,406,843	18,150,000	3,000,000	6,001,468
الاحتياطي القانوني	2,470,879	5,111,743	2,100,000	2,609,504	750,000	1,500,367
الاحتياطي الاختياري	2,120,879	5,111,743	3,264,290	2,609,504	850,142	1,603,178
الأرباح(الخسائر) المدورة	8,210,116	13,690,368	5,176,514	12,681,320	2,882,492-	2,333,961
بنود الدخل الشامل الأخرى	0	0	0	0	0	0
فروقات تقييم العملات الأجنبية	273,556,370	105,588,045	135,075,808	481,447,641	74,805,597	161,254,916
علاوة (خصم) الإصدار	0	0	129,698	0	0	0
علاوة إصدار أسهم الخزينة	0	0	0	0	0	0
احتياطيات أخرى موافق عليها من المصرف المركزي	0	0	0	0	0	0
حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بيها	0	0	0	0	0	0
إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية	**300,094,856**	**139,501,899**	**154,153,153**	**517,497,970**	**76,523,247**	**172,693,890**
يطرح ما يلي:						
الشهرة والموجودات غير الملموسة	20,064,383-	925,046-	86,487-	227,864-	65,061-	2,483,268-

العقارات التي آلت ملكيتها إلى البنك ومدة الاحتفاظ بها تجاوزت العامين	172,753-	0	26,229-	6,261-	12,520-	36,933-
المبالغ الممنوحة الى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر	5,211,656-	60,000-	613,481-	0	0	1,832,575-
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن مخصصات الديون	0	0	0	0	0	0
احتياطي التحوط للتدفقات النقدية لأصول غير مقيمة بالقيمة العادلة	0	0	0	0	0	0
الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	0	0	0	0	0	0
الأرباح والخسائر المتراكمة الناتجة عن التغير في مخاطر ائتمان المصرف (التزامات مالية مقيمة بالقيمة العادلة)	0	0	0	0	0	0
استثمارات في أسهم المصرف نفسه (أسهم الخزينة)	0	0	0	0	0	0
المخصصات المؤجلة بموافقة المصرف المركزي (ان وجدت)	0	0	0	0	0	2,108,754-
الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية وشركات التأمين ضمن ال CET1	10,872,449-	214,249-	251,205-	321,113-	213,340-	248,236-

موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات	0	0	0	0	0	0
صافي حقوق حملة الأسهم العادية	**263,773,615**	**138,302,604**	**153,175,751**	**516,942,732**	**76,232,325**	**165,984,124**
رأس المال الإضافي Additional Tier 1						
الأسهم الممتازة غير متراكمة الأرباح.	0	0	0	0	0	0
الأرباح والديون الثانوية غير المضمونة بدون تاريخ استحقاق.	0	0	0	0	0	0
علاوة (خصم) الإصدار	0	0	0	0	0	0
صافي الأرباح غير المحققة عن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد خصم نسبة منها وفق تعليمات السلطات الرقابية (اقتراض 50%)	0	0	0	0	0	446,128
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية	15,431,845	7,804,407	2,455,283	550,464	418,436	760,912
إجمالي رأس المال الإضافي	**15,431,845**	**7,804,407**	**2,455,283**	**550,464**	**418,436**	**1,207,040**
يطرح: الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية التي سوف يتم ادراجها وفق رأس المال الإضافي بناء على تعليمات المصرف المركزي						
صافي رأس المال الأساسي الإضافي	**15,431,845**	**7,804,407**	**2,455,283**	**550,464**	**418,436**	**1,207,040**

صافي رأس المال الأساسي–الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)	**279,205,461**	**146,107,012**	**155,631,033**	**517,493,196**	**76,650,761**	**167,191,164**
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2						
الديون الثانوية غير المضمونة.						
الأسهم الممتازة المتراكمة الأرباح بتاريخ استحقاق 5 سنوات كحد أدنى.						
احتياطي مخاطر مصرفية عامة (على ان لا تزيد عن 1.25 %) من الموجودات المرجحة بالمخاطر						
صافي رأس المال المساند Tier 2						
رأس المال التنظيمي	**279,205,461**	**146,107,012**	**155,631,033**	**517,493,196**	**76,650,761**	**167,191,164**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

بالمقارنة مع مكونات رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل III وفق الجدول رقم (3) نجد أن مصارف المجموعة الأولى المدرجة أدناه ملتزمة من ناحية نسبة كفاية رأس المال المطلوبة ونسبة كفاية الشريحة الأولى ومكونات الشريحة الأولى وفق التالي:

الجدول رقم (8)– نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومكوناته وفق متطلبات بازل III

مكونات رأس المال التنظيمي	نسبة التغطية المطلوبة	بنك بيمو	بنك سورية والخليج	الدولي للتجارة والتمويل	بنك قطر الوطني	الأردن سورية	الائتمان الأهلي
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%10.5	%19.53	%22.00	%48.14	%225.51	%105.87	%36.41
نسبة كفاية الشريحة الأولى (Tter 1)	%8.5	%19.53	%22.00	%48.14	%225.51	%105.87	%36.41
مكونات الشريحة الأولى – لا تقل نسبة رأس المال الأساسي بدون الإضافي عن 7%	%7.0	%18.45	%20.82	%47.39	%225.27	%105.29	%36.15
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بعد تشكل المخصصات للأرصدة المصارف اللبنانية	%10.5	-24.29%	22.00%	48.14%	225.51%	105.87%	-14.93%

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التزام كافة المصارف بالنسب المحددة لمكونات رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III، وفي حال استكمال تشكل المخصصات مقابل الأرصدة لدى المصارف اللبنانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة فإن هذه المصارف (بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك الائتمان الاهلي) غير قادرة على الالتزام بتلك المتطلبات.

في الجدول أدناه بيانات المجموعة الثانية:

الجدول رقم (9)– احتساب رأس المال التنظيمي للمجموعة الثانية (المبالغ بألاف الليرات السورية)

البند	العربي	فرنسبنك	بنك الشرق	بنك بيبلوس	بنك سورية والمهجر
1. حقوق حملة الأسهم العادية Common Equity Tier 1 Capital					
أ رس المال المكتتب به (المدفوع)	5,050,000	5,250,000	5,156,250	6,120,000	8,752,194
الاحتياطي القانوني	342,145	367,970	967,472	989,398	1,432,376
الاحتياطي الاختياري	342,145	367,970	896,923	899,398	602,522
الأرباح (الخسائر) المدورة	20,573,708–	6,937,340–	21,711–	19,994,754–	18,492,923–
بنود الدخل الشامل الأخرى	0	0	0	0	0
فروقات تقييم العملات الأجنبية	161,320,344	148,103,672	83,978,707	186,431,214	134,989,835
علاوة (خصم) الإصدار	0	0	0	0	0
علاوة إصدار أسهم الخزينة	0	0	0	0	0
احتياطيات أخرى موافق عليها من المصرف المركزي	0	0	0	0	0
حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بيها	0	0	0	0	0
إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية	**146,480,924**	**147,152,271**	**90,977,642**	**174,445,256**	**127,284,004**
يطرح ما يلي:					
الشهرة والموجودات غير الملموسة	340,050–	259,870–	81,435–	1,939,134–	169,317–
العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف ومدة الاحتفاظ بها تجاوزت العامين	25,841–	57,849–	0	5,624–	0

المبالغ الممنوحة الى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر	0	0	5,486,545-	0	899,178-
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن مخصصات الديون	0	0	0	0	0
احتياطي التحوط للتدفقات النقدية لأصول غير مقيمة بالقيمة العادلة	0	0	0	0	0
الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	0	0	0	0	0
الأرباح والخسائر المتراكمة الناتجة عن التغير في مخاطر ائتمان المصرف (التزامات مالية مقيمة بالقيمة العادلة)	0	0	0	0	0
استثمارات في أسهم المصرف نفسه (أسهم الخزينة)	0	0	0	0	0
المخصصات المؤجلة بموافقة المصرف المركزي (ان وجدت)	0	8,360,100-	0	13,479,113-	0
الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية وشركات التأمين ضمن ال CET1	825,374-	260,918-	209,592-	912,669-	213,758-
موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات	0	0	0	0	0
صافي حقوق حملة الأسهم العادية	**145,289,659**	**138,213,533**	**85,200,070**	**158,108,715**	**126,001,751**
رأس المال الإضافي Additional Tier 1					
الأسهم الممتازة غير متراكمة الأرباح	0	0	0	0	0
الأرباح والديون الثانوية غير المضمونة بدون تاريخ استحقاق.	0	0	0	0	0
علاوة (خصم) الإصدار	0	0	0	0	0

صافي الأرباح غير المحققة عن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد خصم نسبة منها وفق تعليمات السلطات الرقابية (اقتراض 50%)	156,411	0	0	0	382,621
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية	2,188,477	3,351,319	914,722	3,068,824	1,660,637
إجمالي رأس المال الإضافي	**2,344,888**	**3,351,319**	**914,722**	**3,068,824**	**2,043,258**
يطرح: الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية التي سوف يتم ادراجها وفق رأس المال الإضافي بناء على تعليمات المصرف المركزي					
صافي رأس المال الأساسي الإضافي	**2,344,888**	**3,351,319**	**914,722**	**3,068,824**	**2,043,258**
صافي رأس المال الأساسي–الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)	**147,634,547**	**141,564,853**	**86,114,792**	**161,177,539**	**128,045,009**
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2					
الديون الثانوية غير المضمونة					
الأسهم الممتازة المتراكمة الأرباح بتاريخ استحقاق 5 سنوات كحد أدنى					
احتياطي مخاطر مصرفية عامة (على ألاَ تزيد عن 1.25 %) من الموجودات المرجحة بالمخاطر					
صافي رأس المال المساند Tier 2					
رأس المال التنظيمي	**147,634,547**	**141,564,853**	**86,114,792**	**161,177,539**	**128,045,009**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

بالمقارنة مع مكونات رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل III وفق الجدول رقم (3) نجد أن مصارف المجموعة الثانية المدرجة في الجدول أدناه ملتزمة من ناحية نسبة كفاية رأس المال المطلوبة ونسبة كفاية الشريحة الأولى ومكونات الشريحة الأولى وفق التالي:

الجدول رقم (10)– نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومكوناته وفق متطلبات بازل III

الكفاية	نسبة التغطية المطلوبة	البنك العربي	فرنسبنك	بنك الشرق	بنك بيبلوس	بنك سورية والمهجر
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%10.5	%37.83	%50.50	%106.09	%47.72	%20.95
نسبة كفاية الشريحة الأولى (Tier 1)	%8.5	%37.83	%50.50	%106.09	%47.72	%20.95
مكونات الشريحة الأولى – لا تقل نسبة رأس المال الأساسي بدون الإضافي عن 7%	%7.0	%37.23	%49.30	%104.96	%46.81	%20.62
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بعد تشكل المخصصات للأرصدة المصارف اللبنانية	%10.5	37.83%	50.50%	103.48%	-1.35%	5.91%

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التزام كافة المصارف بالنسب المحددة لمكونات رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III، وفي حال استكمال تشكل المخصصات مقابل الأرصدة لدى المصارف اللبنانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة فإن هذه المصارف (بنك بيبلوس، وبنك سورية والمهجر) غير قادرة على الالتزام بتلك المتطلبات.

4 احتساب الرافعة المالية (Leverage Ratio)

بناءً على الجدول رقم (4) تمّ احتســـاب الرافعة المالية والتي هدفها وضـــع حد لتضـــخم حجم الموجودات داخل الميزانية عموماً وخارج الميزانية خصوصاً والتي تعتبر مكملة لنسبة كفاية رأس المال فقد تمّ احتساب النسبة للمصارف موضوع الدراسة:

الجدول رقم (11)– احتساب نسبة الرافعة المالية للمجموعة الأولى (المبالغ بألاف الليرات السورية)

التسلسل	بنود التعرضات	معامل التثقيل	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والخليج	الدولي للتجارة والخليج	بنك قطر الوطني	بنك الأردن سورية	بنك الائتمان الأهلي
			المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل
1	**البسط**		279,205,461	146,107,012	153,175,751	517,493,196	76,650,761	167,191,164
1	الشريحة الأولى من رأس المال (T1) بعد الاستقطاعات[1]	%100	279,205,461	146,107,012	153,175,751	517,493,196	76,650,761	167,191,164
2	**المقام**		2,321,823,428	1,060,812,616	722,506,567	726,697,583	376,422,195	545,513,122
1	**نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية**	%100	539,568,016	194,092,112	191,671,257	68,086,073	192,288,358	98,235,008
2	**أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية**	%100	1,200,261,999	259,217,177	356,959,678	489,149,445	70,598,114	315,040,357

3	محفظة الأوراق المالية[2]	%100	0	0	0	0	0	0
4	التسهيلات الائتمانية[3]	%100	305,254,300	475,535,886	76,586,468	45,971,494	67,472,711	63,359,309
5	**صافي القيمة العادلة للمشتقات**		0	0	0	0	0	0
1.5.2	للتحوط	%100	0	0	0	30,150,000	3,445,838	0
2.5.2	للمتاجرة	%100	941,387	0	0	0	0	0
2.5.3	دخل شامل أخر	%100	4,057,897	214,249	251,205	321,113	213,340	1,190,492
6	استثمارات في شركات حليفة	%100	10,318,619	0	0	0	0	0
7	**صافي الموجودات الثابتة**	%100	58,540,303	26,221,718	4,603,599	3,530,649	4,910,576	6,367,363
8	**الموجودات الأخرى**	%100	94,254,493	58,999,743	24,801,014	77,561,955	11,850,278	32,301,891
	مجموع الموجودات داخل الميزانية[4]		2,213,197,013	1,014,280,885	654,873,220	714,770,729	350,779,213.83	516,494,418.87

8	**الالتزامات غير قابلة للإلغاء**							
1.8.2	كفالات	%100	91,820,055	21,675,238	55,370,356	8,837,752	19,853,946	25,762,115
2.8.2	اعتمادات	%100	62,379	13,266,849	2,429,997	0	0	0
3.8.2	السقوف غير المستغلة من التسهيلات	%100	16,743,981	11,589,644	9,832,994	3,089,102	5,789,035	3,256,588
4.8.2	تسهيلات السيولة (خط ائتمان)	%100	0	0	0	0	0	0
5.8.2	التزامات اخرى	%100	0	0	0	0	0	0
9	**الالتزامات قابلة للإلغاء**		0	0	0	0	0	0
1.9.2	كفالات	%10	0	0	0	0	0	0
2.9.2	اعتمادات	%10	0	0	0	0	0	0
3.9.2	السقوف غير المستغلة من التسهيلات	%10	0	0	0	0	0	0
4.9.2	تسهيلات السيولة (خط ائتمان)	%10	0	0	0	0	0	0

5.9.2	التزامات اخرى	%10	0	0	0	0	0	0
	مجموع البنود خارج الميزانية		108,626,415	46,531,731	67,633,346	11,926,854	25,642,981	29,018,703
	نسبة الرافعة المالية 1/2		%12	%14	%21	%71	%20	%31
	نسبة الرافعة بعد تشكل المخصصات للأرصدة المصارف اللبنانية		−15%	14%	21%	71%	20%	−13%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

من خلال الجدول أعلاه نجد قدرة كافة المصارف ضمن المجموعة الأولى على الالتزام بنسبة الرافعة المالية المحددة بنسبة 3% وفق متطلبات بازل III، حيث نلاحظ تغطية الشريحة الأولى لكافة التعرضات داخل الميزانية وخارجها وبنسب تتجاوز ما هو محدد، وفي حال استكمال تشكيل المخصصات لدى المصارف اللبنانية فإن كل من بنك (بيمو−15، والائتمان الأهلي−13) غير قادرين على الالتزام بالنسبة المحددة.

الجدول رقم (12)– احتساب نسبة الرافعة المالية للمجموعة الثانية (المبالغ بألاف الليرات السورية)

التسلسل	بنود التعرضات	معامل التثقيل	البنك العربي	فرنسبنك	بنك الشرق	بنك بيبلوس	بنك سورية والمهجر
			المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل	المبلغ بعد التثقيل
1	**البسط**		147,634,547	141,564,853	86,114,792	161,177,539	128,045,009
1	الشريحة الأولى من رأس المال (T1) بعد الاستقطاعات[1]	%100	147,634,547	141,564,853	86,114,792	161,177,539	128,045,009
2	**المقام**		531,033,937	516,181,314	302,571,878	460,517,728	640,604,015
1	**نقد وأرصدة لدى المصارف مركزية**	%100	44,044,691	170,977,306	116,703,063	94,800,817	179,868,766
2	**أرصدة لدى المصرف ومؤسسات مصرفية**	%100	210,647,382	145,798,680	89,603,390	203,625,593	373,551,793
3	محفظة الأوراق المالية[2]	%100	0	0	0	0	0
4	التسهيلات الائتمانية[3]	%100	49,305,506	81,020,976	35,342,694	45,056,171	39,576,670
5	**صافي القيمة العادلة للمشتقات**		0	0	0	0	0
1.5.2	للتحوط	%100	31,836,761	56,256,133	0	0	0
2.5.2	للمتاجرة	%100	0	0	0	0	20,979
2.5.3	دخل شامل أخر	%100	49,305,506	260,918	2,326,572	254,623	1,032,229

6	استثمارات في شركات حليفة	%100	825,374	0	0	658,046	0
7	**صافي الموجودات الثابتة**	%100	5,572,321	20,676,585	6,486,909	7,603,317	10,788,135
8	**الموجودات الأخرى**	%100	20,889,911	24,823,474	12,954,738	28,657,756	17,969,519
	مجموع الموجودات داخل الميزانية[4]		412,427,452	499,814,072	263,417,366.80	380,656,324.36	622,808,090.38
8	**الالتزامات غير قابلة للإلغاء**						
1.8.2	كفالات	%100	118,406,485	15,584,448	39,054,511	75,567,485	17,150,844
2.8.2	اعتمادات	%100	0	0	0	0	0
3.8.2	السقوف غير المستغلة من التسهيلات	%100	200,000	782,794	100,000	4,293,918	645,081
4.8.2	تسهيلات السيولة (خط ائتمان)	%100	0	0	0	0	0
5.8.2	التزامات اخرى	%100	0	0	0	0	0
9	**الالتزامات قابلة للإلغاء**		0	0	0	0	0
1.9.2	كفالات	%10	0	0	0	0	0
2.9.2	اعتمادات	%10	0	0	0	0	0
3.9.2	السقوف غير المستغلة من التسهيلات	%10	0	0	0	0	0

4.9.2	تسهيلات السيولة (خط ائتمان)	%10	0	0	0	0	0
5.9.2	التزامات اخرى	%10	0	0	0	0	0
	مجموع البنود خارج الميزانية		118,606,485	16,367,242	39,154,511	79,861,404	17,795,925
	نسبة الرافعة المالية 1/2		%28	%27	%28	%35	%20
	نسبة الرافعة بعد تشكل المخصصات للأرصدة المصارف اللبنانية		28%	27%	28%	−1%	6%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشور

من خلال الجدول أعلاه، نجد قدرة كافة المصارف ضمن المجموعة الثانية على الالتزام بنسبة الرافعة المالية المحددة بنسبة 3% وفق متطلبات بازلIII ، حيث نلاحظ تغطية الشريحة الأولى لكافة التعرضات داخل الميزانية وخارجها وبنسب تتجاوز ما هو محدد، وفي حال استكمال تشكيل المخصصات لدى المصارف اللبنانية فإن بنك بيبلوس غير قادر على الالتزام بالنسبة المحددة.

5 نسبة تغطية السيولة (LCR)

تمّ الاعتماد على بيانات الإفصاح المنشورة وذلك من خلال إجراء بعض التعديلات عليها كالتالي:

أ. تمّ أخذ ما نسبته 5% من احتياط الودائع مضروبة بمبلغ الودائع المتوقعة سحبها وفق متطلبات لجنة بازل، ولم يتم أخذ كافة احتياطي الودائع وفق ما ذكر ضمن لجنة بازل، حيث تمّ إدراج رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي ضمن جدول احتساب LCR في الإطار النظري.

ب. تم الاعتماد على جدول تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها ضمن فقرة إدارة مخاطر السيولة، وذلك من خلال أخذ الأرصدة المدرجة ضمن فترة ممتدة من يوم لغاية شهر.

ج. تم إجراء تعديل على رصيد زبائن ودائع العملاء المدرج ضمن فترة ممتدة من يوم لغاية شهر ضمن جدول تحليل الموجودات والمطلوبات والتي يتم إدراج الودائع لأجل ضمنها حسب المدة المتبقية لاستحقاقها ويتم إدراج رصيد الحساب الجاري ضمن الفترة الأولى (من يوم لغاية 8 أيام)، وذلك من خلال طرح كامل رصيد الحسابات الجاري المدرجة ضمن فترة من يوم لغاية 8 أيام ثم إعادة إضافتها وفق متطلبات لجنة بازل (40% من قيمة الأرصدة الجارية للشركات + 10 % من قيمة الأرصدة الجارية للأفراد) والتي يتم الحصول على تفصيلات توزع ايداعات الزبائن بين شركات وأفراد من خلال الإفصاحات، وفي حال عدم إدراج الإفصاحات المطلوبة عن مكونات إيداع العملاء بين شركات أو أفراد تمّ افتراض نسبة 40% واعتبار رصيد الحساب الجاري كامل للشركات ونسبة 10% واعتبار رصيد حساب التوفير للأفراد (بنك بيمو – بنك الائتمان الأهلي– بنك الأردن سورية– فرنسبنك – البنك العربي– بنك بيبلوس– بنك الشرق).

د. بخلاف البند (ج) تبين قيام بعض المصارف بعدم إدراج رصيد الحسابات الجارية ضمن الفترة من يوم لغاية 8 أيام وإدراجها وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م.ن/ب4[13] لعام 2009 كالمصرف (العربي، الأردن سورية)، حيث تمّ إعادة طرح الأرصدة الجارية الموزعة وفق متطلبات القرار آنف الذكر ضمن الفترة (حتى 7 أيام فأقل، أكثر من 7 أيام إلى شهر) وذلك من خلال جمعها وتوزيعها على الفترات، ثم إعادة إضافة رصيد الحسابات الجارية مضروبة بنسبة 40% للشركات ونسبة 10% للأفراد.

هـ. تمّ ضرب رصيد الكفالات والاعتمادات بنسبة 5%.

[13] تمّ احتسابه بالاعتماد على القرار المذكور والمتضمن في الجدول التالي:

البند	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام لغاية الشهر	أكثر من شهر لغاية 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر لغاية 6	أكثر من 6 لغاية 9 أشهر	أكثر من 9 لغاية سنة	أكثر من سنة
ودائع تحت الطلب وودائع توفير	20 %	15%	15%	15%	15%	10%	10%

و. تم ضرب سقوف التسهيلات الائتمانية غير مباشرة الغير مستغلة بنسبة 5% وذلك بافتراض أن عقود المصارف قابلة للإلغاء بالنسبة للتسهيلات غير المباشرة.

ز. تم ضرب سقوف التسهيلات الائتمانية المباشرة الغير مستغلة بنسبة 100 % وذلك لافتراض أن عقود المصارف غير قابلة للإلغاء بالنسبة للتسهيلات المباشرة.

ح. تم حذف رصيد المصارف لدى الأرصدة اللبنانية المدرج ضمن أرصدة لدى المصارف لدى بنك بيبلوس بالصافي بعد خصم المخصصات المشكلة بنسبة 13% ضمن الفترة الأولى (أقل من ثمانية أيام) حيث بلغت قيمة الأرصدة المحذوفة 165.7 مليار ل.س وذلك لتصنيفها ضمن الأرصدة المتعثرة، كما تم حذف رصيد المصارف اللبنانية المدرجة ضمن ارصدة لدى المصارف لدى بنك سورية الائتمان الأهلي بالصافي بعد خصم المخصصات المشكلة بنسبة 19% حيث بلغت قيمة الأرصدة المحذوفة 205.8 مليار ل.س.

ط. تم احتساب مجموع رواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي بشكل شهري ضمن التدفقات الصادرة دون احتساب باقي المصارف من مزايا ومكافأة وطوابع ومحروقات .....

ي. خلاف لمتطلبات لجنة بازل III تمّ احتساب النسبة بكافة العملات وذلك لافتقار بيانات الإفصاح المنشورة على اجمالي العملات فقط والصحيح أن يتم احتسابها وفق كل عملة على حدى وفق ما تمّ ذكره ضمن المحددات.

الجدول رقم (13)– نتائج احتساب نسبة (LCR) للمجموعة الأولى (المبالغ بألاف الليرات السورية)

البند	بنك بيمو	بنك سورية والخليج	الدولي للتجارة والتمويل	بنك قطر	الأردن سورية	الائتمان الأهلي
مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (أ)	478,487,123	170,622,994	174,514,220	61,778,610	183,595,815	88,084,019
التدفقات النقدية الصادرة (ب)	683,083,997	408,119,947	470,816,818	68,879,367	86,898,972	165,522,229
التدفقات النقدية الواردة (ج)	213,240,890	372,006,007	324,345,644	48,430,309	52,546,868	15,534,694
75% من التدفقات النقدية الصادرة (د)	512,312,998	306,089,960	353,112,614	51,659,525	65,174,229	124,141,672
صافي التدفقات النقدية الصادرة (هـ) = (ب) – ((ج) أو (د) أيهما أقل))	469,843,107	102,029,987	146,471,174	20,449,058	34,352,104	149,987,536
نسبة تغطية السيولة (و) = (أ) / (هـ)	102%	167%	119%	302%	534%	59%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

من خلال دراسة المجموعة الأولى وعلى الرغم من احتساب النسبة بكافة العملات التي تساهم بتحسينها، نجد أن بنك الائتمان الأهلي لدية عجز كبير في الالتزام بالنسبة المحددة والبالغة 100%، كما نجد أنه في حال احتساب النسب لكل عملة على حدى فإن كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل غير قادرين على الالتزام بالنسبة المقررة.

الجدول رقم (14)– نتائج احتساب نسبة (LCR) للمجموعة الثانية (المبالغ بألاف الليرات السورية)

البند	البنك العربي	فرنسبك	بنك الشرق	بنك بيبلوس	بنك سورية والمهجر
مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (أ)	35,891,322	142,883,084	67,664,122	88,529,153	69,975,054
التدفقات النقدية الصادرة (ب)	112,792,795	164,998,881	56,407,418	94,737,489	180,302,446
التدفقات النقدية الواردة (ج)	183,909,797	47,924,726	22,286,420	16,080,543	70,173,613
75% من التدفقات النقدية الصادرة (د)	84,594,596	123,749,161	42,305,564	71,053,117	135,226,835
صافي التدفقات النقدية الصادرة (هـ)= (ب) – ((ج) أو (د) أيهما أقل))	28,198,199	117,074,155	34,120,998	78,656,946	110,128,833
نسبة تغطية السيولة (و) = (أ) / (هـ)	127%	122%	198%	113%	64%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

من خلال دراسة المجموعة الثانية وعلى الرغم من احتساب النسبة بكافة العملات التي تساهم بتحسينها، نجد أن بنك سورية والمهجر لدية عجز كبير في الالتزام بالنسبة المحددة والبالغة 100%، كما نجد أنه في حال احتساب النسب لكل عملة على حدى فإن كل من البنك العربي وفرنسبنك وبنك بيبلوس غير قادرين على الالتزام بالنسبة المقررة.

6 التطبيقات بالدول المجاورة

تجدر الإشارة بأن حسب تعليمات لجنة بازل فإن الحدود الموضوعة هي الحدود الدنيا الواجب الالتزام بها على أنّ تقوم الجهات الوصائية ضمن كل بلد بوضع الحدود التي تناسب متانة بيئتها الاقتصادية، وعليه تمّ الاطلاع على الإجراءات المتخذة لدول الجوار (الأردن، العراق، مصر، لبنان) وذلك لتشابه بيئتها جزئياً مع بيئة عمل المصارف السورية من ناحية الازمات السياسية المحيطة ومستوى المعيشة وطبيعتها الاقتصادية وتصنيفها من البلدان النامية، وعليه تمّ إدراج ألية التطبيق في الدول المجاورة لإمكانية الاستفادة منها عند قيام مصرف سورية المركزي بإصدار القرارات والتعليمات الناظمة لتطبيق متطلبات بازل III لدى المصارف السورية.

6.1 التطبيقات ضمن المملكة الهاشمية الأردنية

أ. رأس المال التنظيمي والرافعة المالية (Leverage Ratio)

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III بالقرار رقم (67) لعام 2016 حيث تتضمن القرار مجموعة من التعليمات والقرارات أهمها:

- **رأس المال التنظيمي:**

- يجب ألا يقل رأس المال التنظيمي عن 12% ويجب ألا تقل حقوق حملة الأسهم العاديةCET1 عن 6% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات، وبما يتوافق مع حدود لجنة بازل III.
- يجب ألا يزيد رأس المال الإضافي AT1 عن 1.5% الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات وبما يتوافق مع حدود لجنة بازل III.
- يجب ألا تزيد الشريحة الثانية T2 عن 2% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات وبما يتوافق مع حدود لجنة بازل III.
- تكون نسبة رأس المال التحفظي Conservation Buffer 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلى أن تكونCET1 وبما يتوافق مع حدود لجنة بازل III.

- لغاية تصنيف المصرف ضمن المصارف الهامة يجب ألا تقل نسبة تقل نسبة كفاية رأس المال لديه عن 14% وهي تزيد عن نسبة 10.5% المحددة وفق متطلبات بازل III، وذلك بزيادة عن الحدود الإضافي المقترحة بنسبة 2.5% أي بنسبة كفاية 13%.
- لا يتم الاعتراف بمبلغ احتياطي التحوط للتدفقات النقدية والذي يخص التحوط لبنود لا يتم تقييمها بالقيمة العادلة في الميزانية عند حقوق حملة الأسهم العادية CET1، الأسهم العادية (CET1)، وهذا يعني أن المبالغ الموجبة تستقطع والسالبة تضاف، وذلك بما يتوافق مع تعليمات لجنة بازل III.
- تمّ تحديد الأدوات المالية الصادرة عن المصرف والتي تحقق معايير الإدراج في الشريحة الثانية (Tier2) عدد من المعايير، والتي جميعها وفق تعليمات لجنة III:
  - صادرة ومدفوعة بالكامل.
  - ألا يكون للأداة المالية أولوية في المطالبة على أموال المودعين والدائنين الآخرين للمصرف.
  - ألا تكون الأداة المالية مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصدر أو أي جهة ذات علاقة به، وألا تخضع لأي ترتيبات يمكن أن تعزز درجة أولويتها اقتصادياً أو قانونياً مقارنة بحقوق المودعين أو الدائنين الآخرين للمصرف.
  - ألا يقل استحقاقها الأصلي عن خمس سنوات.
  - أو تخضع لتثقيل بنسبة 100% لخمس سنوات ويتم تخفيضها بنسبة 20% بعد مرور كل سنة، حيث وفق تعليمات لجنة بازل III تم التوجيه بالإطفاء وفق طريقة القسط الثابت.
  - في حال وجود خيار حق الشراء أو الإطفاء يتوجب على المصرف لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات الحصول على موافقة المصرف المركزي، حيث أنّ وفق تعليمات لجنة بازل III يجب على المصرف أن يوضح أنّ مركز رأسماله أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بعد ممارسة خيار لشراء.
- هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Buffer) والتي سيقوم المصرف المركزي باتباعها، حيث قام بوضع معاير خاصة به وذلك لجهة عدم ادراج الإجراءات الواجب اتباعها لقياس الهامش ضمن تعليمات لجنة بازل III:

1. احتساب نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. تقدير فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (يبين النسبة واتجاهه العام) باستخدام مقاييس إحصائية.
3. احتساب الهامش المطلوب الهامشي المال بناءً على الفجوة المقدرة، وكما يلي:

- إذا انخفضت الفجوة عن نسبة (2%) فإن الهامش يساوي صفر.
- إذا زادَت الفجوة عن نسبة (10%) فإن الهامش يساوي (2.5%).
- إذا تراوحت الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى المذكورين أعلاه فإن الهامش يساوي : (الفجوة – 2 %)* 2.5 %/ 8%.

- **الرافعة المالية (Leverage Ratio)**

تمَ تحديد نسبة الرافعة المالية بنسبة 4% وذلك بزيادة بنسبة 1% عن الحدود الدنيا المقررة في تعليمات لجنة بازل III.

ب. تعليمات نسبة تغطية السيولة(LCR) Liquidity Coverage Ratio

أصدرت المملكة الأردنية الهاشمية تعليمات نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) بالقرار رقم 5 لعام 2020، وسوف يتم ادراج أبرز الاختلافات والنقاط الهامة في احتساب نسبة (LCR) وفق متطلبات لجنة بازل III[14]:

---

[14] (a) الودائع المستقرة (معدل الجريان السطحي = 3% فأعلى).

75. الودائع المستقرة، والتي عادة ما تحصل على عامل إعادة بنسبة 5٪، هي مبلغ الودائع المؤمن عليها بالكامل34عن طريق نظام فعال للتأمين على الودائع أو عن طريق ضمان عام يوفر حماية معادلة وحيثما:

- يكون لدى المودعين علاقات أخرى راسخة مع المصرف مما يجعل سحب الودائع أمرًا مستبعدًا إلى حد كبير؛ أو
- تكون الودائع في حسابات المعاملات (مثل الحسابات التي يتم فيها إيداع الرواتب تلقائيًا

(b) الودائع الأقل استقرارًا (معدلات الإعادة = 10% فأعلى)

يمكن أن تشمل مجموعات الودائع الأقل استقرارًا الودائع التي لا يغطيها بالكامل نظام تأمين الودائع الفعال أو ضمان الودائع السيادية، والودائع ذات القيمة العالية، والودائع من الأفراد المتطورين أو ذوي الثروات العالية، والودائع التي يمكن سحبها بسرعة (مثل ودائع الإنترنت) والودائع بالعملة الأجنبية، على النحو الذي يحدده المصرف المركزي.

❖ تم احتساب ضمن التدفقات النقدية الصادرة ودائع التجزئة وحسابات الاستثمار التي ليس لها تاريخ استحقاق (جاري) إلى ودائع "مستقرة " وودائع "أقل استقراراً" حيث يتم تطبيق معدل التدفق النقدي الصادر حسب كل فئة كما في التالي وذلك بزيادة عن الحدود المقررة وفق تعليمات لجنة بازل والمحددة بودائع مستقرة بنسب تثقيل 3% أو 5% حسب درجة الاستقرار، وبنسبة تثقيل 10% للودائع الغير مستقرة، حيث تمّ تحديد النسب التالية:

1- الودائع المستقرة بمعدل تدفق نقدي صادر 15%: هي الودائع التي تمّ تأمينها بالكامل ببرنامج تأمين الودائع حيث يكون هنالك علاقة بين والمودعين تجعل عمليات السحب الودائع غير محتملة بشكل كبير، أو تكون الودائع في حسابات المعاملات (مثل الحسابات الي يتم إيداع فيها الرواتب بشكل تلقائي)، وذلك خلافً للنسبة المحدد ضمن مقررات لجنة بازل.

2- الودائع الأقل استقراراً: حيث يتم تطبيق معدل تدفق نقدي صادر وفق الجدول أدناه:

حجم الوديعة (2+3)	معدل التدفق النقدي الخارج للودائع وحسابات الاستثمار للمصارف الإسلامية بالعملة المحلية (%)	معدل التدفق النقدي الخارج للودائع وحسابات الاستثمار للمصارف الإسلامية بالعملة الاجنبية (%)
50.000 د.أ او اقل	20%	25%
أكثر من 50,000 ولغاية 100,000 د.أ	25%	30%
أكثر من 100,000 ولغاية 500,000 د.أ	30%	35%
أكثر من 500,000 د.أ	35%	40%

❖ تمّ تطبيق التدفق النقدي الخارج التالية على سقوف الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى السقوف القابلة للإلغاء بشروط والمتوقع سحبها خلال فترة (30 يوم) بنسبة مغايرة لحدود المقررة وفق تعليمات لجنة بازل III والتي تمّ تحديدها بنسبة 5% فقط دون تفصيل طبيعة الجهة المستفيدة وذلك كالتالي:

- 5% من المبلغ غير المستغل من سقوف الائتمان والسيولة الملزمة المقدمة إلى عملاء التجزئة والمشاريع الصغيرة.

- 10% من المبالغ غير المستغلة من سقوف التسهيلات الائتمانية الملزمة المقدمة إلى المؤسسات غير المالية والحكومات والمصارف المركزية ومؤسسات القطاع العام ومصارف التنمية متعددة الأطراف.
- 30% من المبالغ غير المستغلة من سقوف تسهيلات السيولة الملزمة المقدمة إلى المؤسسات غير المالية والحكومات والمصارف المركزية ومؤسسات القطاع العام ومصارف التنمية.
- 40% من المبالغ غير المستغلة من سقوف الائتمان والسيولة الملزمة المقدمة إلى المصارف.
- 40% من المبالغ غير المستغلة من سقوف التسهيلات الائتمانية الملزمة المقدمة إلى المؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك شركات الأوراق المالية وشركات التأمين والأمناء والمستفيدين.
- 100% من المبالغ غير المستغلة من سقوف السيولة الملزمة المقدمة إلى المؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك شركات الأوراق المالية وشركات التأمين والأمناء والمستفيدين.
- 100% من المبالغ غير المستغلة من سقوف التسهيلات الائتمانية والسيولة الملزمة المقدمة إلى الشركات الأخرى (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة والشركات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات السابقة).

6.2 التطبيقات ضمن الجمهورية العراقية:

1. أصدر المصرف المركزي العراقي قراراً بالضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل II وبازل III بتاريخ 2020/7/22، حيث تمّ تحديد نسبة كفاية رأس مال لا تقل عن (10%) قبل تكوين الدعامة التحوطية وألا تقل عن (12.5%) بعد تكوين الدعامة التحوطية، وذلك بزيادة بنسبة 2.5% عن الحدود الدنيا الواجب الالتزام بها وفق تعليمات لجنة بازل III.
2. أصدر المصرف المركزي العراقي الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لقرارات لجنة بازل III المتضمنة اعتماد كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقرNSFR بالعام 2017، وسوف يتم إدراج أبرز الاختلافات والنقاط الهامة في احتساب نسبة LCR وفق متطلبات لجنة بازل III:

❖ تم تصنيف ودائع القطاع الخاص ومنح نسب تدفقات نقدية صادرة تتراوح بين 10% إلى 40 %، وذلك بزيادة عن الحدود المقررة وفق تعليمات لجنة بازل III والمحددة بودائع مستقرة بنسب تثقيل 3% أو 5% حسب درجة الاستقرار، وبنسبة تثقيل 10% للودائع الغير مستقرة كالتالي:

A. ودائع الافراد التي تتضمن كل انواع الودائع المدرجة أدناه:

- الودائع الجارية والتي تم تصنيفها الى فئات وكما يلي:
  - أقل من 100 مليون دينار عراقي.
  - أكثر من 100 مليون ولغاية 500 مليون دينار عراقي.
  - أكثر من 500 مليون ولغاية واحد مليار دينار عراقي.
  - أكثر من واحد مليار دينار عراقي.
- الودائع ذات الطبيعة الجارية.
- ودائع التوفير.
- الودائع الثابتة.

B. ودائع الشركات التي تتضمن كل انواع الودائع المدرجة ادناه :

- الودائع الجارية والتي تم تصنيفها الى فئات وكما يلي:
  - أقل من 100 مليون دينار عراقي.
  - أكثر من 100 مليون ولغاية 500 مليون دينار عراقي.
  - أكثر من 500 مليون ولغاية واحد مليار دينار عراقي.
  - أكثر من واحد مليار دينار عراقي.
- الودائع ذات الطبيعة الجارية.
- ودائع التوفير.
- الودائع الثابتة.

- تم التعديل نسب الاحتساب للسقوف الممنوحة غير المستغلة والمحددة وفق تعليمات لجنة بازل III بنسبة 5% فقط دون تفصيل طبيعة الجهة المستفيدة وذلك كالتالي:
- المبالغ الغير مستخدمة من السقف الائتماني الممنوح ماعدا المصارف بنسبة 40%.
- المبالغ الغير مستخدمة من السقف الائتماني الممنوح مع المصارف بنسبة 80%.

- صافي خطابات الضمان المطالب بها وغير المدفوعة بنسبة 100%
- خطابات الضمان القائمة مطروحا منها التأمينات المستحقة خلال 30 يوم فقط نسبة 25%.
- الاعتمادات المستندية المستحقة خلال 30 يوم مطروح منها التأمينات بنسبة 100%.
- صافي الاعتمادات المستندية الصادرة غير الواردة أعلاه بنسبة 20%.

6.3 التطبيقات ضمن جمهورية مصر العربية:

1. أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ 7 تموز من العام 2015 على التعليمات الرقابيـــة الخاصة بالرافعـــــــة المالية على أن تقوم المصارف بتطبيقها كنسبة استرشاديه اعتباراً من نهاية سبتمبر 2015 وحتى عام 2017، وكنسبة رقابيـــة مُلزمة اعتبارا من عام 2018 حيث تمّ تحديد النسبة كما هي واردة ضمن تعليمات لجنة بازل بنسبة 3%.
2. أصدر المصرف المركزي المصري التعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) في الشهر السابع من العام 2016، وسوف يتم ادراج أبرز الاختلافات والنقاط الهامة في احتساب نسبة LCR متطلبات لجنة بازل III:

❖ ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً:

- ودائع ليس لها تاريخ اســـتحقاق (تتضـــمن ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، غطاءات الاعتمادات/ المستندية) والودائع لأجل/ بإخطار /المجمدة ذوي فترة استحقاق متبقية 30 يوم فأقل (أو تلك التي تتضمن خيار ضمني يؤدى إلى تخفيض أجل الاستحقاق إلى 30 يوم أو أقل) وذلك بزيادة عن الحدود المقررة وفق تعليمات لجنة بازل III والمحددة بودائع مستقرة بنسب تثقيل 3% أو 5% حسب درجة الاستقرار، وبنسبة تثقيل 10% للودائع الغير مستقرة وتنقسم الى:
- ودائع مستقرة تُعطى معامل ترجيح 10%.
- ودائع أقل استقرار تُعطى معامل ترجيح 15%.
- هذا ويتم حساب الجزء المستقر والجزء الأقل استقراراً من تلك الودائع وفقاً لحساب معامل الانحراف المعياري عن متوسط قيمتها خلال 3 سنوات سابقة ويتم حسابها تلقائيا وفق النموذج المُعد في هذا الشأن.

- ودائع لأغراض تشـــغيلية (تعطى معامل ترجيحي 25%) وتتمثل في الودائع تحت الطلب لكافة الجهات (بخلاف الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً) والحسابات الجارية المستحقة للبنوك (شاملة المصرف المركزي المصري) وذلك بتوافق مع النسبة المحددة وفق متطلبات لجنة بازل III.
- ودائع ليست لأغراض تشغيلية والتمويل الممنوح للمصرف وتتمثل في الودائع التي ليس تاريخ استحقاق (تتضمن ودائع التوفير وغطاءات الاعتمادات المستندية) والودائع المجمدة وأي ودائع أخرى تستحق خلال 30 يوم، وتكون تلك البنود من الجهات الأتية:

- الشركات غير المالية، الجهات السيادية المصرية والأجنبية، الهيئات العامة، المصرف المركزي المصري والمصارف المركزية الأجنبية، ومصارف التنمية متعددة الأطراف تُعطى معامل ترجيح 40%، وذلك بتوافق مع النسبة المحددة وفق متطلبات لجنة بازل III.
- جهات أخرى بخلاف المذكورة أعلاه ومنها المصارف (فيما عدا المصارف المركزية) ومؤسسات مالية اخرى مثل شركات التأمين، إدارة صناديق الاستثمار، التأجير التمويلي، والأوراق المالية، ... الخ) تُعطى معامل ترجيح 100%، وذلك بالتوافق مع النســـبة المحددة وفق متطلبات لجنة بازل III.

3. قام المصـــرف المركزي المصـــري بعام 2017 بتحديد المعايير التي ســـوف يتم اعتمادها لتحديد المصـارف ذات الأهمية النظامية محلياً وتصـنيفها وفق خمسـة شـرائح وتحديد النسـب الإضـافية المطلوبة لرأس المال الإضـــافي لتلك المصـــارف من 0 لغاية 1.25% وذلك بالاعتماد على عدد من المعايير، وذلك لجهة عدم ادراج الإجراءات الواجب اتباعها ضـــمن تعليمات لجنة بازل III للتحديد المصـارف ذات الأهمية حيث تمّ التوجيه بتشـكيل رأس مال إضـافي يتراوح بين 0- 2.5 %:

المؤشر الرئيسي(الخصائص)	الوزن النسبي (100%)	المؤشر الفرعي	الوزن النسبي (100%)
1- حجم المصرف	(40%)	"إجمالي التعرضـــات" المســـتخدم في حساب نسبة الرافعة المالية : الأصـــول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر.	(20%)

		إجمالي الودائع.	(%20)
2- درجة الارتباط بالمصارف الأخرى	(%25)	الأصول لدى المصارف الأخرى داخل الدولة.	(%12.5)
		الالتزامات المستحقة للبنوك الأخرى داخل الدولة.	(%12.5)
3- عدم توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من المصرف، أو دورها في البنية التحتية للقطاع المصرفي	(%20)	المدفوعات التي تم تسويتها من خلال نظم الدفع.	(%20)
4- درجة تطور أو تعقد أنشطة المصرف.	(%15)	أصول مستحقة للبنوك في الخارج.	(%7.5)
		التزامات مستحقة للخارج.	(%7.5)

- ثمّ القيام حساب المؤشرات للمصرف في صورة نقاط أساس باتباع الخطوات التالية:

أ. حساب قيمة المؤشر الفرعي = (قيمة المؤشر للمصرف/ قيمة المؤشر لإجمالي للمصارف) *10,000.

ب. حساب متوسط بسيط للمؤشرات الفرعية ضمن المؤشر الرئيسي .

ج. حساب متوسط مرجح بأوزان محددة للمؤشرات الرئيسية الأربعة للمصرف للوصول إلى نتيجة المصرف.

7 النتائج

من خلال الدراســـة أعلاه وبعد مقارنة النتائج مع النســـب المطلوبة وفق تعليمات بازل III تبين قدرة المصارف عينة الدراسة على الالتزام جزئياً بنتائج اختبار التساؤلات المطروحة ضمن مشكلة البحث موضع الدراسة حيث تبين ما يلي:

- أنّ الهيكل التنظيمي لمكونات رأس مال المصارف الخاصة السورية يتفق مع متطلبات بازل III، وأنّ نسبة كفاية تغطية رأس المال التنظيمي لدى المصــارف تتجاوز الحدود المقررة، حيث تبين بأن نسـبة مسـاهمة الشــريحة الأولى من رأس المال (Tier1) ومكوناتها تتوافق مع النســب المقررة، وفي حال تمّ اســتكمال تشكيل المخصصات بنسبة 100 % لقاء الأرصدة لدى المصارف اللبنانية فإن هذه المصارف غير قادرة على الالتزام بنسبة كفاية رأس المال المطلوبة ونسبة الشريحة الأولى من مكونات رأس المال بعد تشكيل المخصصات.
- عدم قدرة أغلب المصــارف على الالتزام بنســبة تغطية الســيولة و(LCR) والمحددة بنســبة 100% وفق متطلبات لجنة بازل III على الرغم من احتسـابها بكافة العملات وفق ما ذكر ضـمن المحددات أو احتمال عدم القدرة في حال احتسـابها وفق كل عملة على حدى، حيث بلغت النسب للمصـارف التي سوف تواجه صعوبة في التطبيق كالتالي (الائتمان الأهلي 59%، بنك بيمو 102%، بنك سورية والمهجر 64%، بنك بيبلوس 113%، فرنسبنك 122%، العربي127%).
- قدرة كافة المصــارف على الالتزام بنسـبة الرافعة المالية والمحددة بنسـبة 3% نتيجة عدم اعتمادها بشـكل كبير على الديون لتمويل موجوداتها المباشرة وغير المباشرة، وفي حال استكمال تشكيل المخصصات لدى المصـــارف اللبنانية فإن كل من بنك (بيمو-15، والائتمان الأهلي-13، وبيبلوس -1) غير قادرين على الالتزام.

8 التوصيات

بناءً على ما سبق، نوصي بما يأتي:

1- نوصي مصرف سورية المركزي بإصدار التعليمات الناظمة لتطبيق بازل III والفترة اللازمة للمصارف لتوفيق أوضـــاعها، والأخذ بعين الاعتبار التطبيقات بالدولة المجاورة لتحديد الطريقة الأفضـــل التي تناسب بيئة العمل لدى المصارف السورية واعتمادها والمتمثلة:

أ. آلية تحديد الودائع المستقرة وغير المستقرة وفق تعليمات المصرف المركزي الأردني والعراقي المعتمد على شرائح أو وفق تعليمات المصرف المركزي المصري والتي يتم تحديدها وفق معامل الانحراف المعياري لمتوسط 3 سنوات، ونسب التثقيل للسقوف الممنوحة غير المستغلة وخطابات الضمان والتي تزيد عن الحدود وفق وثيقة بازل III.

ب. آلية تحديد المصارف ذات التأثير الهام والتي قام المصرف المركزي المصري بوضع معايير لتوزيع المصـــارف المحلية على شـرائح عددها خمس بناءً على نتائج الأعمال والطلب بتشـكيل رأس مال إضـافي يتراوح بين 0% إلى 1.25% والتي اقترح تطبيقها وذلك لشـمول تطبيق النسـبة على كافة المصارف.

2- تعديل آلية الإفصاح بالنسبة لنسب السيولة المشكلة وفجوات الاستحقاق لتصبح أكثر شفافية بخصوص قدرة المصـــارف على تغطية الالتزامات إليها من خلال إدراج كل عملة من العملات الرئيسـية بشـكل منفصل (ليرة سورية، دولار أمريكي، يورو) باعتبارها العملة المستخدمة في معاملات المصارف حالياً، وبما يسـاهم في عكس صـورة صـحيحة لدى المسـاهم عن وضـع المصـرف القائم وشـهيته للمخاطرة وسياسته الاستثمارية.

3- زيادة الحيطة من قبل المصـــارف التي تبيّن من خلال الدراســـة عدم القدرة لديها على تطبيق الالتزام بنسبة تغطية السيولة LCR وذلك لعدم احتفاظها بمخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بسـهولة وبسـرعة إلى نقد لتلبية احتياجاته من السـيولة ضـمن سـناريوهات ضـغط لمدة 30 يوماً، وفرض إجراءات على تلك المصـارف من خلال الحدّ من التوسـع في الإقراض بنسب كبيرة أو وضع حدود لذلك التوسع الذي يساهم بزيادة الفجوة باعتبار أنّ القروض التي يتم منحها هي قروض متوسطة إلى طويلة الأجل في ظل القيود المفروض من قبل مصرف سورية المركزي على

التسهيلات الائتمانية ذات الطابع الدوار (الجاري مدين– حسم سندات) بعدم تجاوزها نسبة 10% من محفظة التسهيلات الائتمانية المنتجة وفق متطلبات القرار 204 لعام 2023.

9 المراجع:

- (الدوري، عمر علي كامل وميس باسم إسماعيل ،2022، مدى تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل (III)، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في العراق، المجلد 3، العدد الثاني).
- (العيطان غ. ن.، العفيف م. ع. ا & العون ب. ع ،2024، مدى جاهزية المصارف التجارية الأردنية لتطبيق متطلبات بازل (III) المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد الثاني).
- مواقع الكترونية:
  - مقررات لجنة بازل III https://www.bis.org/bcbs/ .

10 المرفقات:

1. Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.
2. Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements.
3. Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools.
4. Basel III: the net stable funding ratio.
5. The First Pillar – Minimum Capital Requirements.
6. Overview of Pillar 2 supervisory review practices and approaches.
7. Pillar 3 (Market Discipline).
8. تعليمات التطبيقات بالدول المجاورة (جمهورية مصر العربية، المملكة الهاشمية الأردنية، الجمهورية العراقية).